

## تأثير جماعات الضغط والأحزاب في الحياة السياسية في مصر: رجال الأعمال نموذجاً

صبري بديع عبدالمطلب

أستاذ علم الاجتماع المساعد - كلية الآداب - جامعة دمياط

### المستخلص

شهدت الحياة السياسية في مصر تصاعداً في تأثير رجال الأعمال، تجاوز نطاق الاقتصاد إلى التأثير في السياسات العامة واتجاهات الأحزاب السياسية. وقد أفرز هذا التداخل بين رأس المال والسلطة تحديات تتعلق بالعدالة الاجتماعية وشفافية القرار السياسي. ومن ثم تظهر إشكالية الدراسة في السعي إلى فهم طبيعة وتأثير الدور الذي يمارسه رجال الأعمال كفاعلين سياسيين ضمن شبكات النفوذ السياسي والاقتصادي، واستكشاف ما إذا كان هذا التأثير يُسهم في تعزيز أو إضعاف مسار التحول الديمقراطي والتوازن المؤسسي في مصر. وسعت الدراسة إلى تحليل هذا الدور من خلال المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام مقابلات ميدانية مع رجال أعمال وقيادات حزبية ومسؤولي منظمات مجتمع مدني. وأظهرت النتائج أن رجال الأعمال يمارسون تأثيراً مباشراً من خلال التمويل الانتخابي، وغير مباشر عبر الإعلام والتكتلات المهنية، رغم تحفظهم على توصيف "جماعة ضغط". كما كشفت عن علاقات براجماتية بينهم وبين الأحزاب، أضعفت استقلال الأخيرة وهددت التعددية. وأكدت منظمات المجتمع المدني تراجع الشفافية الانتخابية بفعل المال السياسي، وسط قصور تشريعي ورقابي، رغم استمرارها في أداء دور رقابي وتوعوي. ويوصي البحث بضرورة تنظيم العلاقة بين رأس المال والسياسة عبر قوانين واضحة، وهيئات مستقلة، وتعزيز دور الإعلام والمجتمع المدني، بما يدعم الشفافية ويصون المسار الديمقراطي.

**الكلمات المفتاحية:** جماعات الضغط والمصالح، الأحزاب السياسية، رجال الأعمال.

### تاريخ المقالة:

تاريخ استلام المقالة: 2025/7/15

تاريخ استلام النسخة النهائية: 2025/8/22

تاريخ قبول المقالة: 2025/8/30

## The influence of pressure groups and political parties on political life in Egypt: Businessmen as a model

Sabry Badie Abdel Muttalib Al-Husseini,  
Assistant Professor of Political Sociology

### Abstract

The political landscape in Egypt has witnessed a growing influence of business elites, extending beyond the economic sphere to affect public policymaking and the orientation of political parties. This entanglement between capital and political authority has generated a range of challenges related to social justice and the transparency of political decision-making. Accordingly, the central problem addressed in this study lies in understanding the nature and scope of the role played by businesspeople as political actors within networks of political and economic influence, and in examining whether this influence contributes to reinforcing or undermining the democratic transition and institutional balance in Egypt. The study adopts a descriptive-analytical approach, drawing on field interviews with businesspeople, party leaders, and civil society organization officials. The findings reveal that business elites exert both direct influence—particularly through campaign financing—and indirect influence via media ownership and professional associations, despite their reluctance to be labeled as a “pressure group.” The research also uncovers pragmatic relationships between business actors and political parties, which have compromised party independence and posed threats to political pluralism. Furthermore, civil society organizations have reported a noticeable decline in electoral transparency due to the rise of political money, amidst legislative and regulatory shortcomings. Despite these constraints, civil society continues to play a vital role in oversight and public awareness.

Keywords: Pressure groups, Political parties, business.

#### Article history:

Received 15 / 7 / 2025

Received in revised form 22 / 8 / 2025

Accepted 30 / 8 / 2025

## مقدمة:

تُعد جماعات الضغط والأحزاب السياسية من أبرز الفاعلين في الحياة السياسية في مصر، حيث تمثل كل منهما آلية من آليات التأثير على صناعة القرار، وتُسهمان بطرق مختلفة في توجيه الرأي العام والتعبير عن المصالح المجتمعية المتباينة. وتشير أدبيات علم الاجتماع السياسي إلى أن جماعات المصالح - سواء أكانت متحالفة مع أحزاب سياسية أم مستقلة عنها - تضطلع بوظائف رئيسة في المجتمعات الحديثة، إذ قد تعمل على تحقيق الصالح العام من خلال الضغط المشروع، أو قد تؤدي أدوارًا تضر بمبادئ العدالة السياسية والاجتماعية عندما تسعى لتحقيق مصالح ضيقة لفئات بعينها. (محمد، 1980، ص419)

ورغم التحديات التي تواجه العمل الحزبي في مصر، لا تزال بعض الأحزاب تمثل منصات للتعبير السياسي عن فئات اجتماعية مختلفة، وتسعى إلى التأثير في القرارات الحكومية، بينما تلعب جماعات الضغط دورًا متزايدًا في التأثير على السياسات والتشريعات، من خلال قنوات غير رسمية وآليات ضغط متنوعة. ومن ثم فإن القاسم المشترك بين الأحزاب السياسية وجماعات الضغط يكمن في كونها يمثلان قوى فاعلة "خفية" تمارس التأثير على بنية النظام السياسي، من خارج إطار السلطة الرسمية. (بن شعبان، 2015، ص145-146) فبينما تهدف الأحزاب إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها عبر الانتخابات، تسعى جماعات الضغط إلى التأثير في صناع القرار لتحقيق مصالح محددة، سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية. وغالبًا ما تمارس هذه الجماعات ضغطها بوسائل مشروعة، وقد تلجأ في بعض الحالات إلى أساليب تتجاوز الأطر القانونية، وهو ما يطرح إشكاليات تتعلق بالشفافية والمساءلة. وتتمثل أهمية هذه التنظيمات في كونها تشكل حلقة وصل بين المواطن والدولة، تترجم المطالب الاجتماعية إلى برامج قابلة للتنفيذ السياسي، وتسهم في تنظيم العلاقة بين المجتمع والسلطة. كما تُعد جماعات الضغط بمثابة قناة اتصال مزدوجة، تنقل من خلالها الدولة توجهاتها إلى قواعد المجتمع، وتعكس في الوقت نفسه مطالب المواطنين إلى صناع القرار. بل وتقوم بدور تثقيفي سياسي من خلال بناء الوعي وتأهيل كوادر فاعلة. (مجيد، 2017، ص245-246)

## أولاً. إشكالية الدراسة:-

مما لا شك فيه أن جماعات الضغط، وفي مقدمتها رجال الأعمال والأحزاب السياسية، تُعد من الفاعلين غير الرسميين المؤثرين في بنية النظام السياسي المعاصر، حيث تؤدي أدوارًا بارزة في توجيه السياسات العامة والمساهمة في صناعة القرار، رغم عدم انخراطها المباشر في المؤسسات الرسمية. وتزداد أهمية هذه الجماعات في السياقات التي تشهد ضعفًا في الضوابط المؤسسية أو غيابًا للحكمة الرشيدة، كما هو الحال في مصر، مما يجعل دراستها ضرورة لفهم أنماط توزيع النفوذ وآليات الحكم. وقد بدأ صعود رجال الأعمال كفاعل سياسي ملحوظ منذ انتهاج الدولة لسياسات الانفتاح والتحرر الاقتصادي في منتصف سبعينيات القرن العشرين، إلا أن هذا الحضور تعزز بصورة أكبر عقب ثورة 25 يناير 2011، التي أفرزت بيئة سياسية أكثر انفتاحًا وتعددًا في الفاعلين داخل المجال العام. وقد أتاح هذا المناخ الجديد لرجال الأعمال فرصًا للتغلغل في المجال السياسي من خلال الترشح للمناصب التشريعية، أو عبر دعم وتأسيس أحزاب سياسية تتماشى مع مصالحهم الاقتصادية، في ظل غياب إطار قانوني منظم لعمل جماعات الضغط، وافتقار النظام السياسي لآليات فعالة تضمن الشفافية في تمويل الأحزاب والانتخابات. وكنتيجة لذلك، تمكنت هذه النخب الاقتصادية من التأثير على صناعات القرار في الدولة من خلال توجيه السياسات العامة بما يخدم قضاياها ويحقق مصالحها، وذلك عبر استخدام أدوات ضغط متنوعة وآليات تأثير متعددة. ويُستمد هذا التأثير من عدة مصادر للقوة، في مقدمتها النفوذ الناتج عن شبكة العلاقات الواسعة والمتداخلة التي تربط هذه الجماعات بصناعات السياسات، سواء داخل المؤسسات التشريعية أو التنفيذية، أو من خلال وسائل الإعلام ومراكز صنع الرأي العام. كما تستمد هذه الجماعات نفوذها أيضاً من موقعها الاقتصادي الاستراتيجي، وقدرتها على تعبئة الموارد المالية، والتأثير على دوائر صنع القرار من خارج الأطر الحزبية التقليدية. وتُظهر التجربة السياسية في العديد من الدول النامية أن رجال الأعمال يشكلون قوة ضاغطة تسعى إلى التأثير على السياسات العامة لضمان توافقها مع مصالحها الاقتصادية، أو على الأقل منع صدور قرارات تتعارض مع تلك المصالح.

(زبيري، 2021، ص23) كما تُعد القدرة التنظيمية والعديدية من العوامل الأساسية التي تعزز من فعالية جماعات الضغط. إذ تُظهر التجارب أن الجماعات التي تضم أعدادًا كبيرة من الأعضاء – قد تصل إلى ملايين – تملك وزناً سياسياً يجبر الفاعلين الرسميين على أخذها بعين الاعتبار، لا سيما في فترات الانتخابات أو في مراحل صياغة السياسات الحساسة. فالعدد الكبير يترجم إلى كتلة انتخابية مؤثرة، مما يدفع الساسة إلى كسب رضا تلك الجماعات لضمان دعمها. ويُعد عامل التنظيم الداخلي من أبرز مؤشرات القوة لدى جماعات الضغط، فكما اتسمت الجماعة بقدر عالٍ من التنظيم والقدرة الإدارية والانضباط الهيكلي، زادت قابليتها للتأثير السياسي، والعكس صحيح. وتكتسب الجماعة مزيداً من الفاعلية كلما كانت قيادتها ذات كفاءة عالية، وتحظى بعلاقات وثيقة مع النخب البرلمانية، والمسؤولين الحكوميين، ووسائل الإعلام. أما في حال ضعف هذه الروابط، فإن قدرتها على الضغط لتحقيق مطالبها تتراجع بصورة ملحوظة. (بو عيسى، 2021، ص518) وفي هذا الإطار، غالباً ما تسعى النخب السياسية إلى استيعاب رجال الأعمال ضمن بنيتها الداخلية، سواء عبر منحهم مناصب قيادية رسمية، أو من خلال عقد تحالفات غير معلنة تقوم على تبادل المصالح. ففي مقابل الدعم المالي والسياسي الذي يقدمه رجال الأعمال خلال العمليات الانتخابية أو في أوقات الأزمات الاقتصادية، تتيح الأنظمة السياسية لهؤلاء مساحة من النفوذ داخل دوائر الحكم، بما يسمح لهم بالتأثير المباشر في عملية صنع القرار السياسي في كثير من الأحيان. (قنديل، 2020، ص82-95) وتُعد هذه العلاقة التبادلية أحد تجليات "تسييس الاقتصاد" و"اقتصادنة السياسة"، حيث تختلط المصالح الخاصة بالسلطة العامة في بيئة يغيب عنها الفصل المؤسسي الصارم بين المجالين. (رزق، 2015، ص21)

وتشير البيانات والإحصائيات الرسمية وفقاً لتقرير صادر عن صحيفة المصري اليوم في برلمان 2012، شكّل رجال الأعمال وأصحاب الأعمال الحرة ثاني أكبر فئة مهنية داخل المجلس بنسبة 13.6%، بعد الموظفين العموميين، رغم تراجع نسبته مقارنة بالمجالس السابقة التي بلغت فيها ذروتها في 2010 بنسبة 18.9%. وقد شملت هذه الفئة رجال أعمال، ومديري شركات، وتجاراً، وممارسي أعمال حرة. أما في برلمان 2015،

فقد عاد رجال الأعمال بقوة، حيث فاز 10 منهم رسميًا بالمقاعد البرلمانية، أغلبهم لأول مرة ومن خلال قائمة "في حب مصر". وعند احتساب فئة الأعمال الحرة أيضًا، ترتفع نسبتهم إلى نحو 25%، ما يعكس عودة واضحة لهيمنة المال على البرلمان. وكذلك برلمان 2020 هذه العودة تُعيد إنتاج العلاقة القديمة بين السلطة والثروة، والتي كانت أحد أبرز أسباب اندلاع ثورة 25 يناير. فقد أسس عدد من رجال الأعمال أحزابًا سياسية نجحت في تصدر المشهد، إلى جانب سيطرتهم على كتل برلمانية مؤثرة كـ"المصريين الأحرار"، و"الوفد"، و"مستقبل وطن"، وغيرها. إن هذا التداخل بين المال والسياسة يثير مخاوف جدية حول مستقبل التوازن الديمقراطي، ويضع البرلمان أمام اختبار حقيقي في نظر المصريين والمجتمع الدولي. (المصري اليوم، 2015)

في ضوء ما سبق، تبرز إشكالية هذه الدراسة في تحليل تأثير جماعات الضغط والأحزاب السياسية في الحياة السياسية المصرية من خلال الدور الذي يضطلع به رجال الأعمال باعتبارهم فاعلين محوريين ضمن شبكات النفوذ السياسي والاقتصادي، مع التركيز على أدوارهم داخل الأحزاب السياسية والمؤسسات التشريعية. ويتطلب ذلك الكشف عن الآليات التي يمارسون بها هذا التأثير، وما إذا كان ذلك يؤدي إلى تعزيز الديمقراطية أو يُنتج أنماطاً من الاحتكار السياسي، وتحليل ما إذا كان التداخل بين المال والسياسة أو ما يسمى بتزاوج المال بالسلطة في الحالة المصرية يمثل تحدياً لمسار الإصلاح السياسي، أم أنه يعكس تحولات في بنية الدولة تفرضها متغيرات العولمة الاقتصادية وإعادة تشكيل مراكز النفوذ والقوة داخل النظام السياسي.

لقد حظيت جماعات الضغط والأحزاب السياسية باهتمام واسع في العديد من الدراسات والأبحاث، نظراً لدورها البارز في تشكيل المشهد السياسي والتأثير في صناعة القرار. وفي هذا السياق، هدفت دراسة (Bacik, Karol A., et al, 2025) إلى استكشاف طبيعة أنظمة الضغط السياسي، وتحليل تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية على المستويين الوطني والدولي، مع تركيز خاص على فهم الديناميكيات والاستراتيجيات التي تحكم عمل هذه الجماعات. وأوضحت الدراسة أن الفهم العميق والشامل لآليات عمل جماعات الضغط لا يزال محدوداً في كثير من النظم

السياسية، ويُعزى ذلك إلى غياب البيانات الدقيقة والتحليلات المعمقة. وتُعد الولايات المتحدة استثناءً ملحوظاً في هذا السياق، نظراً لتبنيها قانون الإفصاح عن أنشطة جماعات الضغط (Lobbying Disclosure Act - LDA) لعام 1995، والذي يُلزم جماعات الضغط الفيدرالية بتقديم تقارير دورية ومفصلة عن أنشطتها. ولتلبية أهداف البحث، اعتمدت الدراسة على قاعدة البيانات العلائقية Lobby View ، والتي توثق جميع أنشطة الضغط المُبلّغ عنها منذ بدء تطبيق القانون. وقد أتاحت هذه القاعدة إمكانيات تحليلية متقدمة لقياس التطورات الديناميكية لأنشطة الضغط، وتقييم آثارها الاقتصادية، إضافة إلى تتبع أنماط الاستقطاب السياسي المرتبطة بها. كشفت نتائج الدراسة عن عدد من المبادئ التنظيمية الذاتية التي تحكم نشاط جماعات الضغط، كان أبرزها التراكم السريع للنفوذ داخل نطاق محدود من شركات الضغط ذات التأثير العالي. كما أظهرت الدراسة فعالية بيانات Lobby View في تتبع تزامن أنشطة الضغط السياسي مع دورات الانتخابات، مما يعزز من فهم العلاقة التفاعلية بين الضغط السياسي والعملية الانتخابية. كما سعت دراسة (Kim, Jiseon, et al, 2025) إلى تحليل تأثير جماعات المصالح الخاصة (SIGS) في الولايات المتحدة على صناعة السياسات العامة، وذلك من خلال دراسة أنشطة الضغط السياسي، والتبرعات الانتخابية، والتفاعل بين المال والسلطة. وركزت الدراسة على تباين مواقف هذه الجماعات تجاه مشروعات القوانين المعروضة في الكونغرس الأمريكي، مؤكدة على الدور المحوري الذي تؤديه في تشكيل السياسات على مستوى السلطتين التشريعية والتنفيذية، فضلاً عن امتداد تأثيرها إلى قضايا عالمية كبرى مثل التجارة الدولية، والهجرة، وتغير المناخ، والصحة العالمية. وقد أشارت الدراسة إلى أن التحديات التجريبية في تتبع وتحديد مواقف جماعات المصالح – نتيجة لغياب الإفصاح المباشر والشفافية الكافية – دفعت العديد من الباحثين إلى الاعتماد على مؤشرات غير مباشرة أو دراسة عدد محدود من الجماعات. ولتجاوز هذه الإشكاليات، قدمت الدراسة أول محاولة تحليلية واسعة النطاق لقياس وتوقع مواقف جماعات المصالح تجاه جميع مشاريع القوانين المقدمة في الكونغرس الأمريكي، من الدورة التشريعية 111 إلى الدورة 117. ومن أجل ذلك، استعانت الدراسة بإطار تحليلي متقدم يستند إلى تقنيات

الذكاء الاصطناعي، ما مكن الباحثين من الكشف عن عدد من النتائج المهمة، أبرزها:

- وجود علاقة قوية بين مواقف جماعات المصالح وتقدم مشاريع القوانين في المسار التشريعي.
- ارتباط واضح بين حجم الشركة (الكيان الممثل) وطبيعة موقفها من مشاريع القوانين، ما يعكس تفاوت النفوذ السياسي.
- تفاوت ملحوظ في مواقف جماعات الضغط بحسب موضوع مشروع القانون وارتباطه بمصالحها الاستراتيجية.
- اختلافات جوهرية في تفضيلات السياسات بين مختلف القطاعات الصناعية والاقتصادية. وتعد هذه الدراسة مساهمة مهمة في فهم الأبعاد السياسية والاقتصادية لأنشطة جماعات المصالح، كما تسهم في تطوير أدوات بحثية جديدة قائمة على الذكاء الاصطناعي لرصد وتحليل تأثير هذه الجماعات بشكل أكثر دقة وموضوعية.

بينما هدفت دراسة (Raknes, Ketil, et al, 2025) والتي أجريت في النرويج، إلى فهم كيفية تطوير موضوعات المصلحة العامة من قبل ممارسي الشؤون العامة الذين يعملون كجماعات ضغط، وتحليل تقييم السياسيين لهذه الحجج. اعتمدت الدراسة على منهج كفي من خلال ثلاثين مقابلة مع ممثلين عن جماعات ضغط وسياسيين في قطاعي الطاقة والبيئة. أظهرت النتائج أن جماعات الضغط تميل إلى مواءمة حججها مع تفضيلات السياسيين عبر دمج موضوعات متعددة تتعلق بالمصلحة العامة، مما يعزز فاعلية الرسائل. وتعد هذه الاستراتيجية فعالة في ظل ارتفاع درجة عدم اليقين لدى السياسيين، لا سيما في السياقات السياسية المعقدة والمتعددة المصالح. في حين سعت دراسة (Smith, Alexandra D, 2025) إلى فهم تأثير جماعات الضغط في تطوير وتنفيذ السياسة الخارجية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، من خلال تحليل تشريعات، مواقع إلكترونية، وأدبيات أكاديمية، إلى جانب دراسات حالة تتعلق بالسياسة الاقتصادية والضغط الأجنبي. وتظهر النتائج أن جماعات الضغط تلعب دوراً محورياً في صياغة السياسات والتشريعات، مما يجعل فهم طبيعة الضغط وآلياته وتأثيراته ضرورة أساسية لفهم سير العمليات السياسية. وعلى الرغم من وجود تشابهات كبيرة في آليات الضغط بين النظامين

السياسيين، فقد كشفت الدراسة عن اختلافات واضحة في التنفيذ تعود إلى تباين هياكل الحكم في كلا البلدين، لا سيما فيما يتعلق بالطابع النفاذ للضغط وطرق تفاعل جماعات الضغط مع صانعي القرار. بينما تناولت دراسة (Stevens, Frederik, 2024) تحليل مدى نجاح جماعات المصالح في التأثير خلال مرحلتين وضع الأجندة وصياغة السياسات داخل الاتحاد الأوروبي، انطلاقاً من فرضية أن المفوضية الأوروبية تلعب دوراً محورياً في هاتين المرحلتين. وترى الدراسة أن جماعات المصالح التي تعتمد على الضغط السياسي تكون أكثر فاعلية في مرحلة وضع الأجندة، في حين أن الجماعات التي تعتمد على المعرفة والخبرة الفنية تكون أكثر تأثيراً في مرحلة صياغة السياسات. واستُخدم مقترح المفوضية بشأن المنتجات الخالية من إزالة الغابات كدراسة حالة توضيحية لكيفية تفاعل جماعات المصالح مع مختلف مراحل صناعة السياسات. وتخلص الدراسة إلى أن كل مرحلة تتيح فرصاً مختلفة لجماعات المصالح، ما يبرز أهمية التكيف الاستراتيجي بحسب طبيعة المرحلة السياسية. كما هدفت دراسة (Crepaz, Michele, 2021) إلى استكشاف كيفية حفاظ الأحزاب السياسية وجماعات المصالح على روابطها المتبادلة في ظل التحولات السياسية والاجتماعية المعاصرة، رغم تراجع قوتها مقارنة بالسابق. واعتمدت على تحليل مقارن لثلاث دول (النمسا، أستراليا، وأيرلندا) حيث تم تحليل كيفية تفاعل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح مع هذه التغييرات التنظيمية. وقد أظهرت النتائج أن العلاقة بين الأحزاب وجماعات المصالح ليست علاقة سلبية أو خاضعة بالكامل للمتغيرات التنظيمية، بل إنها علاقة ديناميكية، حيث تسهم الأطراف الفاعلة بشكل نشط في تشكيل السياسات الجديدة المتعلقة بتنظيم الضغط السياسي، بما يسمح لها بحماية مصالحها المشتركة وضمان استمرار الروابط القائمة. وتُبرز هذه النتائج أن التحولات السياسية لا تؤدي بالضرورة إلى تفكيك البنى التقليدية للعلاقات بين الأحزاب وجماعات المصالح، وإنما تدفعها إلى التكيف وإعادة التشكيل بما يتلاءم مع الظروف المستجدة. بينما سعت دراسة (مصطفى، 2023) إلى تناول توجهات رجال الأعمال المصريين تجاه العلاقات المصرية-التركية، مع التركيز على مرحلة ما بعد ثورة 30 يونيو 2013. وتحلل تطور هذه العلاقات عبر ثلاث مراحل رئيسية، وصولاً إلى بؤادر التقارب

السياسي الراهنة. وتركّز على مدى تأثير المعاملات الاقتصادية برجال الأعمال المصريين بالتوترات السياسية، معتمدة على مقابلات نوعية ونماذج نظرية لتفسير دورهم كجماعة ضغط في السياسة الخارجية. وتؤكد الدراسة على أهمية الدور غير الرسمي للنخب الاقتصادية في الحفاظ على قنوات التعاون، ومرونة القطاع الخاص في التكيف مع المتغيرات الإقليمية. بينما تهدف دراسة (زبيري، 2021) إلى تحليل جماعات الضغط كتنظيمات تسعى للتأثير في العملية السياسية لخدمة مصالح أعضائها، مع التركيز على رجال الأعمال كإحدى أبرز هذه الجماعات. وتوضح الدراسة أن تنوع أدوات التأثير، خاصة الموارد المالية، يتيح لرجال الأعمال ممارسة نفوذ كبير على صانعي القرار، من خلال توجيه الرأي العام، والتأثير في الإدارة والتشريع، واستخدام أساليب التفاوض والضغط. وتخلص الدراسة إلى أن دور رجال الأعمال كجماعة ضغط يُعد عنصرًا أساسيًا لفهم التداخل المعقد بين الاقتصاد والسياسة في النظم المعاصرة. في حين تناولت دراسة (محمد، 2020) تحليل دور جماعة الضغط "الأيبيك" (AIPAC) في رسم وصياغة السياسة العامة الأمريكية، باعتبارها من أبرز الفواعل غير الرسمية المؤثرة في النظام السياسي الليبرالي للولايات المتحدة، الذي يتيح مساحة واسعة لنشاط جماعات الضغط. وركّزت الدراسة على قدرة الأيبك على التأثير في صانعي القرار وتحديد أولويات السياسة الخارجية، لا سيما تجاه الشرق الأوسط. وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن السياسة العامة الأمريكية تتشكل تحت تأثير تفاعلي بين مؤسسات رسمية وجماعات ضغط غير رسمية، حيث تُعد الأيبك من أكثر هذه الجماعات نفوذًا. وقد أظهرت النتائج أن الأيبك تلعب دورًا محوريًا في التأثير على الانتخابات، وتوجيه السياسات الأمريكية بما يتماشى مع المصالح الإسرائيلية، من خلال تغلغلها في مراكز صنع القرار واستثمارها الفعّال في أدوات الضغط السياسي. كما هدفت دراسة (علي، 2020) إلى استكشاف دور جماعات الضغط والمصالح كمؤسسات غير رسمية في التأثير على عملية صنع القرار السياسي الخارجي للدولة، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي السائد. استندت الدراسة إلى فرضية أن هذه الجماعات تمثل مصالح ومطالب محددة ومتخصصة تسعى من خلالها إلى المشاركة الفعالة في صياغة السياسات العامة، وأظهرت النتائج أن جماعات

الضغط والمصالح تلعب دوراً بارزاً ومؤثراً في تشكيل القرار السياسي الخارجي، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال محاولاتها التأثير المباشر على السلطتين التنفيذية والتشريعية. كما تبين أن هذه الجماعات تسعى إلى الدفع باتجاه تبني سياسات تتماشى مع مصالحها، بالإضافة إلى العمل على التخلي عن سياسات أو مواقف خارجية قد تضر بمصالحها الخاصة. وقد أكدت الدراسة على أن تأثير هذه الجماعات لا يقتصر فقط على دعم سياسات معينة، بل يشمل أيضاً معارضة أو تعديل السياسات التي قد تؤثر سلباً على أهدافها.

### - التعقيب على الدراسات السابقة:

تشير الدراسات السابقة، سواء في السياقين العربي أو الأجنبي، إلى الأدوار المتعددة والمعقدة التي تؤديها جماعات الضغط، والأحزاب السياسية، ورجال الأعمال في التأثير على صناعة القرار السياسي، لاسيما في النظم الليبرالية. ففي السياق الأمريكي. ركزت دراسات مثل ( Bacik et al., 2025) و (Kim et al., 2025) ، على البيئة القانونية والمؤسسية التي تُتيح درجة عالية من الشفافية وقابلية القياس لأنشطة جماعات الضغط، وذلك بفضل تشريعات تنظيمية مثل قانون الإفصاح عن أنشطة الضغط (LDA). مما مكّن الباحثين من توظيف أدوات تحليل كمّي متقدمة لرصد هذا التأثير. كما تناولت دراسة ( Raknes, Ketil, et al, 2025) تميز الدراسة بتناولها لسياق أوروبي شمالي (النرويج)، وهو من السياقات التي لم تحظَ باهتمام كافٍ في الأدبيات الدولية حول جماعات الضغط، الأمر الذي يُسهم في إثراء البُعد المقارن في الدراسات السياسية المعاصرة. ويُعد اعتماد الدراسة على المنهج الكيفي القائم على المقابلات المباشرة مع فاعلين من جماعات الضغط والسياسيين نقطة قوة منهجية، حيث أتاح الوصول إلى رؤى وتجارب داخلية معمّقة، مما يعزز من أصالة النتائج وارتباطها بالواقع الميداني. كما أن تسليط الضوء على البُعد التفاعلي بين جماعات الضغط والسياسيين، خاصة في سياقات تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين السياسي وتعدد المصالح، يُمثل إسهاماً نوعياً في فهم سلوك الفاعلين السياسيين ضمن بيئات تشريعية معقدة ومتغيرة. وفي الإطار ذاته، تناولت دراسة (Smith, 2025) الدور المحوري الذي تلعبه جماعات الضغط في توجيه السياسة الخارجية في كل من الولايات المتحدة

والمملكة المتحدة، مع التركيز على الفروقات التنفيذية بين النظامين السياسيين. أما في السياق الأوروبي، فقد قدمت دراسة (Stevens, 2024) تحليلاً معمقاً لتباين فعالية جماعات المصالح باختلاف مراحل صناعة السياسات، مبينة أن التأثير لا يتم بصورة متجانسة، بل يتطلب تكيفاً استراتيجياً مع المرحلة السياسية. ومن جانب آخر تُبرز دراسة (Crepaz, 2021) منظوراً مقارناً هاماً من خلال تناولها للعلاقة الدينامية بين الأحزاب السياسية وجماعات المصالح في ثلاث دول ديمقراطية، مسلطة الضوء على كيفية استمرار التعاون والتفاعل بين الطرفين رغم التغيرات البنوية في المشهد السياسي، وهو ما يعزز من فهم العلاقة المحتملة بين رجال الأعمال والأحزاب السياسية في سياقات أخرى. أما في السياق العربي، فقد كشفت دراسات مثل (زبيري، عبد الله ، 2021) & (الباتع أسد الدين، 2020) & (سليم كاطع علي، 2020) عن دور رجال الأعمال كأحد أبرز الفاعلين ضمن جماعات الضغط، موضحة قدرتهم على التأثير في صناع القرار السياسي من خلال أدوات متنوعة تشمل التمويل، التفاوض، التأثير غير المباشر، والتغلغل في بيئات صنع القرار. كما تأتي دراسة (مروة مصطفى، 2023) لتضيف بعداً نوعياً من خلال تحليل دور رجال الأعمال المصريين في العلاقات المصرية- التركية، لكنها ظلت مركزة على بعد العلاقات الثنائية دون التوسع في تحليل التأثير المؤسسي المنظم لرجال الأعمال كجماعة ضغط داخلية ذات طابع حزبي أو مؤسسي.

ورغم تنوع الدراسات السابقة من حيث التوجهات المنهجية والمجالات الجغرافية، إلا أن هناك فجوة بحثية ملحوظة تتجلى في ندرة الدراسات الميدانية والتحليلات السياسية التفاعلية التي تتناول العلاقة بين رجال الأعمال، وجماعات الضغط، والأحزاب السياسية كفاعلين متداخلين ضمن المشهد السياسي في مصر. ففي حين ركزت معظم الدراسات الأجنبية على السياقات الغربية التي تتميز بوجود بيئات مؤسسية وتشريعية منظمة تنظم عمل جماعات الضغط وتيسر مراقبة أنشطتها، فإنها أغفلت بدرجة كبيرة تأثير الخصوصيات المحلية، مثل الطابع السلطوي للبنية السياسية، وغياب الشفافية، وضعف استقلالية الأحزاب. وعلى الجانب الآخر، انشغلت أغلب الدراسات العربية والمصرية برصد دور رجال الأعمال في التأثير على

السياسات الاقتصادية والعلاقات الخارجية، دون التوسع في تحليل أنماط التفاعل المؤسسي والمنظم بين هؤلاء الفاعلين السياسيين الثلاثة داخل النظام السياسي المصري. كما هو الحال في دراسة (مروة مصطفى، 2023) التي تناولت دور رجال الأعمال المصريين في العلاقات الخارجية، لا سيما في سياق العلاقات المصرية-التركية، إلا أنها لم تُقدِّم تحليلًا منهجيًا لتداخل رجال الأعمال مع العمل الحزبي أو تأثيرهم في الحياة السياسية الداخلية ضمن إطار جماعة ضغط منظمة. ومن ثم ، تبرز أهمية الدراسة الراهنة التي تهدف إلى استكشاف وتحليل العلاقة العضوية بين رجال الأعمال والأحزاب السياسية، ومدى تأثير هذا التفاعل على الحياة السياسية في مصر، باعتباره موضوعًا لم يُعالج بعمق كافٍ في الأدبيات السابقة، رغم أهميته المتزايدة في ظل التحولات الكبرى التي شهدتها المشهد السياسي المصري بعد عام 2013. وتحاول هذه الدراسة تقديم فهم سياقي محلي متميز، يبتعد عن النماذج الغربية التقليدية في تفسير الضغط السياسي، ويسعى إلى بناء نموذج تحليلي يستوعب خصوصية الحالة المصرية، من حيث تشابك المصالح الاقتصادية مع النفوذ السياسي، وواقع تزواج المال بالسلطة، بما يفرض مقاربات تحليلية تتجاوز الأطر المفاهيمية المستوردة.

كما في دراسة (مروة مصطفى، 2023)، دون تحليل منهجي لتداخلهم مع العمل الحزبي أو تأثيرهم في الحياة السياسية الداخلية ضمن إطار جماعة ضغط منظمة. ومن ثم ، تبرز أهمية الدراسة الراهنة التي تسعى إلى استكشاف وتحليل العلاقة العضوية بين رجال الأعمال والأحزاب السياسية وتأثير هذا التفاعل على الحياة السياسية في مصر، بوصفه موضوعًا لم يُتناول بعمق في الأدبيات السابقة، لا سيما في ظل التحولات التي شهدتها المشهد السياسي المصري بعد عام 2013، والتشابك بين المصالح الاقتصادية والنفوذ السياسي وتزواج المال بالسلطة. كما تسعى هذه الدراسة إلى تقديم فهم سياقي محلي، يختلف عن النماذج الغربية في تفسير الضغط السياسي، ويضع الأساس لبناء نموذج تحليلي خاص بالواقع المصري.

#### - أهداف وتساؤلات الدراسة:

**جاء الهدف الرئيسي** " تحليل تأثير جماعات الضغط والأحزاب السياسية في الحياة السياسية المصرية من خلال الدور الذي يضطلع به

رجال الأعمال باعتبارهم فاعلين محوريين ضمن شبكات النفوذ السياسي والاقتصادي" ، وينبثق عن ذلك الهدف الرئيس العديد من التساؤلات كالآتي:

- 1- ما طبيعة العلاقة بين رجال الأعمال وجماعات الضغط ، وما دورهم داخل هذه الجماعات؟
- 2- كيف تتشكل العلاقة بين رجال الأعمال والأحزاب السياسية، وما مدى ارتباطها بالمصالح الاقتصادية أو التحالفات السياسية؟
- 3- ما أبرز آليات رجال الأعمال في التأثير على صنع القرار السياسي؟
- 4- إلى أي مدى يساهم رجال الأعمال في توجيه السياسات العامة والتشريعات؟
- 5- كيف يؤثر تداخل المصالح بين رجال الأعمال والأحزاب على استقلالية العمل الحزبي والديمقراطية التمثيلية في مصر؟

#### - أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية: تبرز الأهمية النظرية لهذا الموضوع في كونه يساهم في توسيع الفهم العلمي لدور الفاعلين غير الرسميين، مثل رجال الأعمال، في إعادة تشكيل المشهد السياسي في مصر. فالدراسة تساهم في تطوير الأدبيات السياسية من خلال:-

- 1- تحليل العلاقة بين المال والسياسة من منظور نظري، مما يفتح المجال أمام فهم أعمق لتأثير رأس المال على عملية صنع القرار السياسي.
- 2- تقديم إطار نظري يربط بين مفاهيم السلطة، المصالح، والنفوذ، ويوضح كيف يمكن لجماعات الضغط، خصوصاً تلك التي يمثلها رجال الأعمال، أن تشكل قوى مؤثرة في الأنظمة الديمقراطية وشبه الديمقراطية.
- 3- إثراء النظرية السياسية حول الأحزاب السياسية ووظائفها، من خلال تسليط الضوء على تحوّل بعض الأحزاب إلى أدوات لخدمة المصالح الاقتصادية بدل تمثيل الإرادة الشعبية.
- 4- يساهم البحث في تطوير أدبيات النخبة من خلال التركيز على فئة رجال الأعمال كجزء من التكوين النخبوي في مصر، وتوضيح

مدى قدرتهم على النفاذ إلى مراكز صنع القرار عبر القنوات الحزبية والمؤسساتية.

**ثانياً: الأهمية التطبيقية:-** تبرز الأهمية التطبيقية لهذا البحث في أنه يُمكن صُنَاع القرار والباحثين والمعنيين بالشأن السياسي من فهم طبيعة الأدوار التي يلعبها رجال الأعمال كفاعلين غير رسميين في تشكيل السياسات العامة، ما يساهم في تعزيز الشفافية وتقنين العلاقة بين رأس المال والسياسة.

**1-** يُوفر البحث أدوات تحليلية يمكن توظيفها في تقييم أداء الأحزاب السياسية، وخاصة في ما يتعلق بعلاقتها بالخبز الاقتصادية، وهو ما قد يساعد في إعادة بناء المنظومة الحزبية على أسس أكثر توازناً واستقلالية.

**2-** تسهم نتائج الدراسة في توجيه السياسات العامة نحو تقليص مظاهر تضارب المصالح والحد من النفوذ غير المشروع لبعض رجال الأعمال داخل مؤسسات الدولة.

**3-** ويمكن للبحث أيضاً أن يُستخدم من قِبل منظمات المجتمع المدني ومراكز البحوث في رصد أنماط النفوذ الاقتصادي داخل العملية السياسية، واقتراح أُطر قانونية وتنظيمية تكفل العدالة والشفافية والمساءلة.

**4-** تسليط الضوء على الحالة المصرية يوفر نموذجاً تطبيقياً يمكن الاستفادة منه في تحليل تجارب دول أخرى تعاني من تداخل مماثل بين رأس المال والسياسة، خصوصاً في السياقات الانتقالية وشبه الديمقراطية.

**- منهج الدراسة وأداتها:** استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي، واستخدم طريقة المسح الاجتماعي بالعينة العمدية ، لتحديد وتحليل رؤية أفراد العينة ، واعتمد في جمع البيانات والمعلومات على أداة المقابلة شبه المقتنة لجمع البيانات من عينة قصدية

**- مجتمع الدراسة:**

**مجتمع الدراسة والعينة:** تكوّن مجتمع البحث في هذه الدراسة من جميع الأفراد والجهات ذات الصلة بالتأثير في الحياة السياسية من خارج الأطر الرسمية للسلطة، لا سيّما أولئك الذين يمثلون الفاعلين الرئيسيين

في علاقات جماعات الضغط السياسية، وبخاصة (رجال الأعمال) للكشف عن مدى تأثير رجال الأعمال باعتبارهم أحد الفواعل الأساسية في الحياة السياسية المعاصرة حيث يشكلون نموذجًا واضحًا لجماعات الضغط ذات النفوذ الاقتصادي والسياسي. فهم يملكون القدرة على التأثير في صنع القرار من خلال تمويل الحملات الانتخابية من خلال الأحزاب السياسية ، أو عبر علاقاتهم المباشرة مع صانعي السياسات. بالإضافة إلى جماعات الضغط ، القيادات الحزبية، وممثلي منظمات المجتمع المدني المهتمة بالشأن السياسي والانتخابي في مصر). ويُعد هذا المجتمع البحثي من المجتمعات الواسعة والمتداخلة التي يصعب حصرها عدديًا بدقة نظرًا لتغير المواقف والعلاقات والتكوينات السياسية والاقتصادية بمرور الزمن. وبالنظر إلى اتساع مجتمع البحث وصعوبة شمول كل أفرادها، فقد تم اختيار عينة عمدية (قصدية) تمثل الفئات الفاعلة والمؤثرة بشكل مباشر في الظاهرة المدروسة، حيث شملت العينة عددًا من رجال الأعمال المعروفين بعلاقاتهم أو بدورهم في الحياة السياسية (12)، إلى جانب قيادات حزبية نشطة (10)، وممثلين لمنظمات المجتمع المدني التي تُعنى بالعمل السياسي والانتخابي ومراقبة الأداء العام (8). وقد تم اختيار هذه العينة عمدًا بناءً على معايير محددة، مثل: درجة التأثير في القرار السياسي، المشاركة في تمويل الحملات الانتخابية أو الأحزاب، أو النشاط في قضايا الشأن العام ذات الطابع السياسي.

#### - مبررات اختيار العينة :-

تم اختيار رجال الأعمال باعتبارهم أحد الفواعل الرئيسيين في الحياة السياسية المعاصرة، حيث يشكلون نموذجًا واضحًا لجماعات الضغط ذات النفوذ الاقتصادي والسياسي. فهم يملكون القدرة على التأثير في صنع القرار من خلال تمويل الحملات الانتخابية، أو عبر علاقاتهم المباشرة مع صانعي السياسات، فضلًا عن دورهم في تشكيل اتجاهات الرأي العام من خلال الوسائط الاقتصادية والإعلامية التي يملكونها أو يمولونها. كما أن دراسة هذه الفئة تُبرز طبيعة العلاقة التبادلية بين رأس المال والسلطة في السياق المصري. كما تم اختيار القيادات الحزبية لما تشمله من محورًا أساسيًا في فهم كيفية تفاعل الأحزاب مع جماعات الضغط المختلفة، وخاصة رجال الأعمال، سواء عبر التحالفات السياسية أو من خلال أشكال

التمويل والدعم المتبادل. كما تسهم هذه الفئة في توضيح طبيعة الهيكل التنظيمي للأحزاب وحدود استقلال قرارها السياسي، وتُمكن من الكشف عن مدى تغلغل المصالح الاقتصادية داخل الأحزاب ومدى تأثر مواقفها وبرامجها بالضغوط الخارجية. كما تم اختيار بعض **منظمات المجتمع المدني المهتمة بالشأن السياسي والانتخابي** نظراً لأنها تعد أحد الأدوات غير الرسمية في المجال العام، وتؤدي دوراً فاعلاً في مراقبة الأداء السياسي وتعزيز الشفافية والمساءلة، فضلاً عن دورها في مراقبة العلاقة بين رجال الأعمال والأحزاب حيث تمثل هذه المنظمات صوتاً رقابياً مهماً على العلاقة بين المال والسياسة.

### **مفاهيم الدراسة:**

#### **أولاً: جماعات الضغط Pressure Groups :**

تُعد جماعات الضغط أو ما تسمى جماعات المصالح أحد الفاعلين الأساسيين في الحياة السياسية المعاصرة، حيث تسعى هذه الجماعات إلى التأثير في صنع القرار السياسي دون أن تسعى للوصول المباشر إلى السلطة. وتتمثل هذه الجماعات في منظمات أو مجموعات مصالح، كالنقابات، أو مؤسسات المجتمع المدني، أو رجال الأعمال، التي تستخدم أدوات مختلفة كالضغط الإعلامي، أو التمويل، أو العلاقات الشخصية للتأثير على السياسات والتشريعات. ويُنظر إلى جماعات الضغط باعتبارها حلقة وصل بين المجتمع والدولة، حيث تُعبر عن مصالح فئات معينة وتسعى لحمايتها. ومع تطور النظم السياسية، أصبحت هذه الجماعات تلعب دوراً متزايداً في تشكيل توجهات السياسات العامة، خصوصاً في الأنظمة شبه الديمقراطية أو الانتقالية، حيث يكون تأثيرها أحياناً غير منضبط ويثير تساؤلات حول الشفافية والمساءلة. (الشرقاوي، 2000، ص286)

كما تعرف جماعة الضغط بأنها " جماعات الضغط هي مجموعات منظمة من الأفراد تسعى للتأثير على عملية صنع السياسات العامة، من خلال استخدام وسائل مختلفة تهدف إلى دفع القرارات السياسية في اتجاه يخدم مصالح أعضائها، سواء كانت مادية أو معنوية، دون أن تسعى للوصول إلى الحكم أو تحمل المسؤولية السياسية. وتركز هذه الجماعات على تحقيق أهداف محددة عبر الضغط والتأثير على صانعي القرار، دون

أن يكون من ضمن أهدافها المشاركة المباشرة في السلطة ". (القيسي، 2017، ص120)

**ومن ثم تعرف جماعات الضغط إجرائياً :** بأنها مجموعة منظمة أو غير منظمة من رجال الأعمال ، يجمع بينهم رابط مشترك أو مصلحة موحدة، ويسعون إلى حماية تلك المصالح وتنميتها من خلال التأثير على الرأي العام، وممارسة الضغط المباشر أو غير المباشر على صنّاع القرار في المؤسسات الحكومية، دون أن يكون من بين أهدافهم الوصول إلى السلطة أو المشاركة في الحكم. وتتنوع أشكال جماعات الضغط لتشمل النقابات، والاتحادات، والجمعيات المهنية، والنوادي السياسية، والمؤسسات المالية والاقتصادية، إضافة إلى الشركات الكبرى وغيرها من الفواعل غير الحكومية ذات النفوذ.

### ثانياً: الأحزاب السياسية **Political parties :**

تطور مفهوم الحزب وازدادت مهامه وتحددت وظائفه تدريجياً بمرور الزمن ، وتعددت تعريفاته باختلاف المدارس والنظريات، غير أن التعريف الجامع الذي تورده الموسوعة العربية يُبين أن الحزب السياسي هو تنظيم يُعبّر عن تيار فكري يمثل قوى اجتماعية محددة، ويتبنى رؤى ومواقف موحدة، ويهدف إلى الوصول إلى السلطة وممارستها عبر برامج معلنة تعالج قضايا الدولة والمجتمع في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، (غليون، 2018، ص ص11-13) ومن ثم سنعرض لأهم التعريفات موضحين كيف أن كل تعريف كان يتقدم خطوة في مجال إيضاح فكرة الحزب وتحديد ماهيته .

يُعرف ابن منظور على لسان العرب الحزب بأنه " أى تجمع من البشر يلتقون على أهداف غالباً ما تكون ضد الحق والخير " . (منظور، ب.ت) كما يمكن إطلاق كلمة حزب على أى جماعة غير حكومية تضم مجموعة ذوى مصالح مشتركة وتهدف إلى التأثير على الحكومة وتوجيه القرارات والمشروعات والقوانين حتى تخدم مصالحها الخاصة ، وقد يزيد نفوذ هذه الجماعات لتصبح حزباً سياسياً – معلناً أو غير معلن – يحاول الاستيلاء على الحكم بالطرق المشروعة (الانتخابات) أو غير المشروعة (الانقلابات) . (سعد وآخرون، 1994، ص55) فى حين يعرف " قاموس علم الاجتماع " الحزب بمعناه العام بأنه " جماعة من

الأفراد تشترك في تصور واحد لبعض المسائل السياسية وتكون رأياً انتخابياً واحداً". بينما يُعرفه بمعناه الخاص بأنه "تنظيم لأشخاص يهتمون بضبط بناء القوة في المجتمع والتأثير عليه والعمل من خلاله على نحو يرون أنه ملائم لمصالحهم ولمصالح المجتمع". (غيث، 1997، ص317، ص334) بينما يعرفها صبري بديع بأنها "تنظيم سياسي يضم مجموعة من الناس ترتبط معاً وتتفق على مجموعة من المبادئ والمصالح المشتركة بهدف السعي للحصول على وظائف عامة من خلال الانتخابات والوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير على قراراتها حتى تتحقق لها المشاركة الفعلية في الأنشطة السياسية الموجودة داخل المجتمع". (عبدالمطلب، 2007، ص45)

ويعد الحزب الصيغة المعاصرة للتنظيم السياسي ، حيث لا يندعم وجوده بشكل أو بآخر في معظم دول العالم باعتباره أحد البنى الأساسية في سياق النسق السياسي للمجتمع ، ولقد تعددت تعريفات الحزب السياسي بتعدد الأيديولوجيات من ناحية ، وبتعدد الزوايا التي ينظر منها للعملية السياسية التي يقوم بها الحزب من ناحية أخرى، حيث يلعب البرنامج السياسي دوراً كبيراً. (الخطيب، 1994، ص12) ومن ثم فالحزب السياسي لا يُعد طائفة واحدة، بل هو تجمّع لمجموعات اجتماعية متعددة، أو ائتلاف لعدد من الفئات الصغيرة المنتشرة في أنحاء البلاد، يجمعها تنظيم موحد يعمل على تنسيق جهودها وتوحيد رؤاها، بهدف الوصول إلى السلطة عبر الوسائل الدستورية، وفي مقدّمها الانتخابات. (ديفرجي، 1980، ص147)

ومن ثم تُعرف الأحزاب إجرائياً بوصفها "التنظيمات السياسية الرسمية المعترف بها قانوناً، والتي تسعى إلى الوصول إلى السلطة أو التأثير في عملية صنع القرار السياسي من خلال برامج وأطر أيديولوجية معلنة، وتمارس نشاطها في العملية التشريعية والتنفيذية، من خلال تشكيل التحالفات السياسية مع جماعات الضغط، خاصة رجال الأعمال، لتوجيه السياسات العامة ذات الصلة بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية".

### **ثالثاً: رجال الأعمال Businessmen :**

رغم شيوع مصطلح "رجال الأعمال" في الأدبيات المعاصرة، فإن تحديد مفهومه بدقة لا يزال موضع جدل بين الباحثين في العلوم الاجتماعية

والسياسية، نظراً لتداخل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تكوين هذه الفئة. ويعود أصل المصطلح إلى السياق الأوروبي الحديث، حيث بدأ يُستخدم مع اتساع نطاق أنشطة بعض التجار الذين رفضوا الانتماء إلى الفئة التقليدية للتجار، لما تحمله من دلالات على محدودية النفوذ والثروة. ومن ثم ظهر مصطلح "رجال الأعمال" كمفهوم جديد يعبر عن طبقة من كبار المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال الذين يمتلكون مشروعات واسعة النطاق، ويتمتعون بنفوذ اقتصادي متنامٍ. ولا يوجد تعريف جامع مانع لرجال الأعمال، إذ تختلف المعايير المعتمدة في تحديدهم باختلاف الخلفيات النظرية والمناهج التحليلية، فبينما تركز بعض المقاربات على الثروة كمحدد رئيسي، تعطي أخرى الأولوية للدور الإداري والقيادي في النشاط الاقتصادي، في حين تبرز توجهات حديثة تُضيف بعدي المسؤولية الاجتماعية والوطنية كجزء من هوية رجل الأعمال، خاصة في ظل تعاظم تأثيرهم في المجال العام. (عبد الفتاح، 2004، ص7)

ويكتسب هذا المفهوم أهمية مضاعفة عند تناوله في السياق السياسي، حيث لا يقتصر دور رجال الأعمال على النشاط الاقتصادي فقط، بل يمتد إلى التأثير في السياسات العامة وصنع القرار، سواء من خلال تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية، أو عبر تشكيل جماعات ضغط أو التفاعل المباشر مع مؤسسات الدولة. ومن هنا، فإن دراسة رجال الأعمال بوصفهم فاعلين سياسيين تقتضي تجاوز البعد الاقتصادي الضيق إلى قراءة أدوارهم ضمن منظومة النفوذ والسلطة داخل الدولة الحديثة. (شريف، 2017، ص66)

يشير التعريف الأمريكي لرجل الأعمال إلى كونه صاحب رأس مال يمتلك القدرة على الإدارة والابتكار، ويتمتع بحضور مميز في مجاله، يجمع بين الكفاءة الاقتصادية والرؤية القيادية. أما في السياق اللاتيني، فيرتبط مفهوم رجل الأعمال بمنطقة "المركز العصبي" للدولة، حيث يُنظر إليه بوصفه فاعلاً نزيهاً ومحورياً في حركة الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتُعد مكوناته المالية والإدارية والأخلاقية من أبرز العناصر التي تؤثر في بنية النظام العام، نظراً لأهميتها الحيوية في إدارة وتوجيه دوائر صنع القرار داخل المجتمع. (العجمي، 2015، ص21) ويتسع مفهوم "رجل الأعمال" أحياناً ليشمل كل من يملك أو يمارس نشاطاً

تجاريًا أو صناعيًا يعتمد فيه على رأس ماله الخاص، بينما يضيق في أحيان أخرى ليقصر على الفئة العليا من أصحاب هذه الأنشطة، ممن يتمتعون بثروات كبيرة ونفوذ واسع. وبهذا المعنى، يرتبط المفهوم بثلاثة عناصر رئيسية: امتلاك رأس المال الخاص، وممارسة نشاط اقتصادي منتج، والقدرة على التأثير في صناعة القرار داخل المجتمع من خلال ما يمتلكه رجل الأعمال من أدوات نفوذ اقتصادي وسياسي. (عبد الرحيم، 2003)

**ومن ثم يُعرف رجال الأعمال إجرائياً بأنهم "مجموعة الأفراد الذين يمتلكون أو يديرون أنشطة اقتصادية خاصة، سواء على مستوى الإنتاج أو الاستثمار أو التجارة أو الخدمات، ويتمتعون بقدرة مالية ونفوذ اقتصادي يسمح لهم بالتأثير في مسارات صنع القرار العام، من خلال انخراطهم الفعلي في مؤسسات اقتصادية كبرى، أو عضويتهم في منظمات رجال الأعمال أو ارتباطهم المباشر بالدوائر السياسية، سواء عبر التمويل أو العضوية الحزبية أو تولّي مناصب تنفيذية أو تشريعية".**

#### - **الأسس والاتجاهات النظرية (مقاربة نظرية):**

- **نظرية النخبة Elite Theory :** تشير النخبة إلى الطبقة الحاكمة التي تتمتع بنفوذ سياسي مباشر، وتُميز بمكانة اجتماعية رفيعة تستند إلى موقعها السياسي المتقدم في بنية المجتمع. ويعرّف عالم السياسة الأمريكي هارولد لاسويل النخبة بأنها جماعة محدودة العدد من أفراد المجتمع تمتلك معظم مصادر الإنتاج، وتستحوذ على أكبر قدر ممكن من الامتيازات التي يوفرها المجتمع، سواء كانت اقتصادية أو صناعية أو زراعية أو اجتماعية أو سياسية. وتُعد النخبة قمة الهرم في النظام الرأسمالي، وتقابلها في القاعدة الأكثرية أو عامة الشعب. ويتميز أفراد النخبة بندرتهم وتنظيمهم، وبتنوع تخصصاتهم ومجالات تأثيرهم، فهناك نخبة سياسية، ونخبة اقتصادية، وأخرى ثقافية، وغيرها. وتختلف النخب من حيث طبيعة ظهورها، فبعضها يمارس نفوذه من موقع السلطة بشكل مباشر ومرئي، بينما يحتفظ بعضها الآخر بنفوذه بشكل غير معلن، مستندًا إلى أدوات كالثروة أو الدين أو المكانة الاجتماعية. تتصف النخبة بمجموعة من السمات، كارتفاع مستوى الذكاء، والمهارات القيادية، والخبرة الإدارية، إضافة إلى قدرتها على

حماية مصالحها عبر وسائل متعددة، من بينها السيطرة على الموارد الاقتصادية، والتحكم في مؤسسات التعليم والإعلام والثقافة، بما يخدم استمرارية نفوذها وتعزيز شرعيتها. وتُظهر النخبة مرونة في التكيف مع التحولات الاجتماعية والسياسية، وتسعى إلى كسب ثقة المجتمع عبر دعم الاستقرار والحفاظ على صورة السلطة الشرعية، لا سيما في السياق السياسي. كما يُعد تماسك النخبة وتنسيق أدوارها الداخلية عاملاً مهماً في حماية مصالحها وتعزيز استمراريته. من جهة أخرى، تؤدي النخب السياسية دوراً محورياً في تكوين رأس المال الاجتماعي، إذ يرتبط صراع النخب بدرجة كبيرة بمستويات الثقة والتعاون داخل المجتمع، سواء بين النخب ذاتها أو بينها وبين باقي مكونات المجتمع. ولذلك فإن دراسة النخبة تُعد مدخلاً أساسياً لفهم ديناميات السلطة والنفوذ في الدولة الحديثة.\*

وتنطلق نظرية النخبة من مجموعة من المسلّمات الأساسية التي تشكل جوهر تصور لها لبنية المجتمعات وعلاقات القوة فيها، وأبرز هذه المسلّمات ما يلي:

- أن كل مجتمع ينظم حول مجموعة من القيم الجوهرية مثل الثروة، القوة، الهيبة، والمكانة الاجتماعية. وتختلف هذه القيم من مجتمع إلى آخر، كما يختلف توزيعها بين الأفراد والجماعات، مما يؤدي إلى نشوء طبقات متفاوتة النفوذ تبعاً لمستوى امتلاك تلك القيم.
- تفترض النظرية أن جميع النظم السياسية تقوم على ثنائية الحاكمين والمحكومين، فالحاكمون يمثلون النخبة، وهي الفئة الأكثر تأثيراً في النظام السياسي نظراً لامتلاكها أدوات القوة والسلطة. ومن خلال دراسة النخبة يمكن فهم طبيعة النظام السياسي وآليات اشتغاله.
- تؤكد النظرية كذلك أن النخبة ليست كياناً موحداً، بل تتعدد داخل كل مجتمع بحسب مجالات النفوذ، فهناك نخب سياسية، وأخرى اقتصادية

(\*) لمزيد من التفصيل حو لهذا الموضوع :

- بوتومور (1978)، الصفوة والمجتمع ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، ط2، دار المعارف، القاهرة ، ص ص 66-67

(رجال الأعمال)، وثقافية.... الخ تتفاعل فيما بينها ضمن شبكة معقدة من المصالح والعلاقات.

ويعد "باريتو" أحد أبرز منظري النخبة، ويقابل في رؤيته للبرجوازية ما مثله "ماركس" في دفاعه عن البروليتاريا. فقد سعى باريتو إلى تطوير إطار نظري يوضح آليات تداول السلطة ضمن نخبة حاكمة، تعمل على عزل الجماهير عن مسار الحركة التاريخية. تندرج نظريته في إطار علم اجتماعي جديد، حيث نجده لا ينظر إلى النخب على أنها نتاج للقوة الاقتصادية أو القوة التنظيمية ولكن استنادا إلى وجود صفات ومميزات إنسانية دائمة في التاريخ تتجاوز العوامل الاقتصادية والتنظيمية. ويرى باريتو أن ممارسة السلطة من قبل الأقلية هي سمة دائمة في كل نظام اجتماعي، حيث توجد دوماً نخبة تستحوذ على المواقع الأساسية في المجتمع. ويميز باريتو بين نوعين من النخب: **النخبة الحاكمة** وهي التي تمارس سلطة فعلية ومباشرة في إدارة شؤون الحكم، و**النخبة غير الحاكمة** وهي التي تنتمي إلى الطبقة العليا ولكن دون دور حكومي مباشر. ويقابل ذلك طبقة اللانخبة، وهي الأغلبية التي لا تمارس أي تأثير فعال في السلطة أو القرار. ركز باريتو على التفاعل والتوتر بين النخبة واللانخبة، وهو ما تناوله باستفاضة في عمله الشهير "العقل والمجتمع" ويؤكد باريتو أن النخبة ليست بالضرورة نتاجاً للمال أو النفوذ، بل ترتبط بسمات التفوق في الذكاء أو المهارة أو القيادة، مشيراً إلى إمكانية قياس درجات الامتياز في جميع مجالات النشاط الإنساني، سواء كانت شرعية أو غير شرعية، كالقانون أو حتى السرقة، معتبراً أن من يحرز أعلى الدرجات في مجاله يمثل "النخبة" ضمن ذلك السياق. (الهواري، 1995، ص142)

ويتفق موسكا Moska مع باريتو Pareto في فكرة سيطرة أقلية معينة على مراكز القوة في المجتمع، لكنه يختلف معه في الأسس التي تمنح هذه الأقلية تفوقها. فبينما يصف باريتو النخبة بناءً على خصائص سيكولوجية، يرى موسكا أن "الطبقة الحاكمة" تتكون من أقلية لا تستمد قوتها من صفات نفسية، بل من قدراتها التنظيمية وتقديرها لمصادر القوة في المجتمع. وتتمثل هذه المصادر في الثروة، أو الاهتمام بالصالح العام، أو السيطرة على السلطة العسكرية أو المكانة الدينية، لكن القدرة التنظيمية تظل أهم هذه الخصائص. ويؤكد موسكا أن هذه الأقلية تتمتع بتماسك داخلي وسرعة في

الاتصال والتفاعل، ما يجعلها أكثر فاعلية في رسم السياسات والتكيف مع المتغيرات مقارنة بالأغلبية غير المنظمة. ورغم تقاطعه مع الماركسية في الإشارة إلى العوامل الاقتصادية والعسكرية، إلا أن تركيزه على الطابع التنظيمي للأقلية الحاكمة يجعل نظريته أقرب إلى مفهوم النخبة منها إلى مفهوم الطبقة في النظرية الماركسية. (Mosca, G., 2019, p.239)

ويتضح مما سبق أن المثال الذي ساقه موسكا يعبر عما يحدث في الواقع ، حيث يقوم رؤساء أو قادة الحزب الذين يتواجدون وراء الستار وليس لديهم وضعاً دستورياً أو قانونياً باختيار المرشحين وعلى جميع أعضاء الحزب واجب نجاح هؤلاء المرشحين ، وبالتالي يكون الثواب مجرد أدوات في يد رجال الأعمال (النخبة) . وعلى الرغم من أن موسكا يرى أن كل مجتمع لابد وأن تسيطر عليه طبقة حاكمة أو سياسية إلا أن ذلك لا يعنى أنه لا توجد فروق بين الأنظمة السياسية وأن هذه الأخيرة " الأنظمة السياسية " تختلف وفقاً لعاملين هما : اتجاه تدفق السلطة ، ومصدر التجنيد للطبقة الحاكمة. (Claudia, Mariotti, 2020)

ثم جاء روبرت ميشيلز R . Michels الذي تتلمذ على يد موسكا وطور أفكاره حول النخبة، مشيراً إلى أن التنظيم ذاته يُفرض بالضرورة إلى حكم الأقلية، وهو ما عبّر عنه في قانونه الشهير: من يقول تنظيمًا، يقول أوليغاركية *Who Says Organization Says Oligarchy* وبحسب ميشيلز، فإن التنظيمات – حتى تلك التي تنشأ ديمقراطيًا – تميل بمرور الوقت إلى تركّز السلطة بيد قلة، مما يقوّض فكرة المشاركة الشعبية. وقد دعم أطروحته بدراسة ميدانية للأحزاب الاشتراكية والنقابات، خاصة الحزب الاشتراكي الألماني ليؤكد أن الديمقراطية، وإن وُجدت شكلاً تنتهي فعلياً إلى هيمنة نُخب تنظيمية على صنع القرار كرجال الأعمال. وفي كتابه "الأحزاب السياسية" قدّم ميشيلز نقدًا للتفسير الماركسي، مقترحاً بديلاً تعددياً يؤكد تعدد العوامل المحددة للتغير الاجتماعي، مثل البنية النفسية للقادة، وطبيعة الصراع السياسي، وشكل التنظيم. وأوضح أن الميول الإنسانية الفطرية – كالرغبة في توريث السلطة – تسهم في إعادة إنتاج النخبة، وأن الديمقراطية لا تلغي الأوليغاركية بل تخفف من حدتها . (أبراش، 2011، ص ص51-52) بينما يرى بوتومور أن هناك حاجة ماسة إلى مصطلح يشير إلى القلة التي تحكم المجتمع وليست مجرد جماعة

وظيفية، وفي هذا الصدد اضطر إلى استخدام مفهوم الطبقة السياسية الذي استخدمها **موسكا** للإشارة إلى الجماعات التي تمارس القوة والتأثير السياسي من أجل الحصول على القيادة السياسية، ومن ثم دمج **بوتومور** النخبة ضمن نطاق الطبقة السياسية، لأنها جماعة صغيرة تتألف من أولئك الذين يمارسون بالفعل القوة السياسية في المجتمع خلال فترة معينة، وحدد نطاق النخبة السياسية في كبار موظفي الحكومة والإدارات العليا، والقادة العسكريين، وأصحاب المشروعات الاقتصادية الكبرى (رجال الأعمال)، والأسر ذات النفوذ (الأسر الأرستقراطية أو الملكية). (بوتومور، ص53-54)

يُعدّ رايت ميلز Wright Mills أول من قرّب بين مفهومي "النخبة" و"الطبقة"، من خلال دراسته حول "صفوة القوة" في الولايات المتحدة. وقد رأى متفقاً مع بيرنهام، أن سيطرة قلة على مراكز القرار لا تعود إلى خصائص فردية أو نفسية، بل إلى مواقعهم داخل منظمات ضخمة ذات هيكل هرمي وتستمد نفوذها من أدوار مؤسسية لا من سمات فردية. ورفض ميلز مصطلح "الطبقة الحاكمة" لأنه يفترض علاقة حتمية بين الاقتصاد والسياسة (رجال الأعمال) كجماعات ضغط، وأغفل دور المؤسسة العسكرية والتنظيم السياسي، مفضلاً مصطلح "نخبة القوة"، الذي يُبقي المجال مفتوحاً أمام التحليل الإمبريقي لعلاقات النفوذ. وقد عرّف النخبة بأنها "الأفراد الذين يشغلون المناصب القيادية"، مشيراً إلى ثلاث نخب رئيسية: رجال الأعمال، القادة العسكريين، والسياسيين، مع تمييزه بين "لب النخبة الداخلي" وهو الأكثر تأثيراً، و"الهوامش الخارجية" الأقل فاعلية. وقد أظهر ميلز تقاطعاً نظرياً مع بارسونز، في تأكيدهما على مركزية التنظيم في البنية الاجتماعية. (Mills, C.W., 2000, p.269)

**مما سبق** تُعد نظرية النخبة Elite Theory إطاراً تحليلياً فاعلاً لفهم طبيعة التداخل بين الاقتصاد والسياسة في الحالة المصرية، حيث تذهب إلى أن السلطة الفعلية تتركز في يد أقلية محدودة من الأفراد أو الجماعات، بصرف النظر عن الآليات الديمقراطية الشكلية. ويتجلى ذلك بوضوح في صعود رجال الأعمال كنخبة اقتصادية مؤثرة منذ سياسات الانفتاح في السبعينيات، واندماجهم لاحقاً مع النخبة السياسية، خاصة في

عهد مبارك، في نموذج يسميه ميلز بـ "النخبة المتداخلة" التي تتقاسم السلطة من خلال شبكات المصالح والتبادل، كما تُعد جماعات الضغط أحد الأذرع التي توظفها هذه النخبة الاقتصادية للتأثير في صناعة القرار، لا لتحقيق مطالب جماهيرية، بل لخدمة مصالحها الضيقة في مجالات كالتشريع والاستثمار والخصخصة. وفي السياق ذاته، أصبحت الأحزاب السياسية في كثير من الحالات أدوات لإعادة تدوير هذه النخبة عبر تمثيلها الشكلي ضمن بنى حزبية تخدم إعادة إنتاج موقعها في السلطة، لا سيما من خلال السيطرة على القيادات وتوجيه التمويل السياسي، ورغم التحولات السياسية التي شهدتها مصر بعد عام 2011، إلا أن تحليل الواقع من منظور نظرية النخبة يُظهر استمرار النخبة الاقتصادية في التوضع داخل النظام السياسي من خلال إعادة تشكيل تحالفاتها وتكيفها مع السياقات الجديدة، بما يعكس دور البنى غير الرسمية وشبكات النفوذ في الحفاظ على تماسكها وإعادة إنتاج سلطتها.

### نتائج الدراسة الميدانية:

#### - النتائج المتعلقة برجال الأعمال:

لعب رجال الأعمال دورًا مهمًا في الحياة السياسية المصرية ، لا سيما بعد الانفتاح الاقتصادي في السبعينيات ثم تطوره بعد عام 2000، وقد أنشأ عدد من رجال الأعمال أو شاركوا بفاعلية في تأسيس أحزاب سياسية لخدمة مصالحهم الاقتصادية أو تعزيز نفوذهم السياسي والاجتماعي . ومن هذه الأحزاب السياسية التي أنشأها أو كان لرجال الأعمال دور مركزي في تأسيسها أو تمويلها (حزب المصريين الأحرار 2011، حزب المؤتمر 2012، حزب الشعب الجمهوري 2012، حزب مستقبل وطن 2014، حزب الحركة الوطنية المصرية 2013 ، حزب مصر الحديثة 2011) وبالنظر إلى البيانات الأولية للعينة : كشف البيانات الأولية المتعلقة برجال الأعمال المشاركين في الدراسة عن توزيع عمري تراوح بين (36 و60 عامًا) ، وهو ما يعكس درجة من التنوع تمتد بين النضج المهني المبكر والخبرة التراكمية الطويلة. وقد أظهرت نتائج البحث أن غالبية المشاركين يمتلكون خبرات مهنية تتراوح بين (15 و35 عامًا) ، الأمر الذي يشير إلى تمتعهم بقدر كبير من الرسخ في قطاعاتهم الاقتصادية، فضلًا عن امتلاكهم رؤى معمقة بالشأن العام.

وقد اتسمت العينة بغياب التوازن من حيث النوع الاجتماعي، حيث غلب عليها الطابع الذكوري مع وجود أنثى واحدة فقط، وهو ما يعكس البنية السائدة للنموذج الاقتصادي والسياسي في مصر، والتي تُظهر تمركزاً للسلطة والتأثير في أوساط الذكور، لاسيما في مواقع صنع القرار والمجالات ذات التأثير المباشر على المجال العام. أما من حيث المستوى التعليمي، فقد تنوعت مؤهلات المبحوثين بين البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه، مع بروز واضح للدراسات العليا في تخصصات الاقتصاد والإدارة، والهندسة، وهو ما أضفى طابعاً تحليلياً ونقدياً على استجاباتهم، وعزز قدرتهم على تفكيك وفهم ديناميات صنع القرار السياسي. وقد تنوعت الأنشطة الاقتصادية للمشاركين لتشمل قطاعات الصناعة، المقاولات، الإعلام، التجارة التقليدية والرقمية، التطوير العقاري، الاستشارات، الخدمات المالية، وصناعة الأدوية، مما أتاح تبايناً مثيراً في وجهات النظر، تبعاً لطبيعة كل قطاع وصلاته المباشرة أو غير المباشرة بمؤسسات الدولة، سواء التنفيذية أو التشريعية. ويُعد هذا التنوع المتوازن في الخصائص الديموجرافية والمهنية لعينة الدراسة عاملاً أساسياً في تقديم صورة متعددة الأبعاد عن طبيعة التأثير الذي يمارسه رجال الأعمال في المشهد السياسي المصري، سواء من خلال أدوات الضغط الاقتصادي، أو عبر الانخراط المباشر في عمليات رسم السياسات العامة، أو من خلال تكتلات مهنية ذات حضور سياسي ملموس.

**وعن مدى اعتبار رجال الأعمال جزءاً من جماعة ضغط اقتصادية تؤثر على السياسة:** أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية رجال الأعمال الذين أُجريت معهم المقابلات يدركون دورهم كجزء من جماعة ضغط ذات تأثير على صناع القرار، رغم تحفظهم في التصريح بذلك صراحة. فقد أشار العديد منهم إلى أن مواقعهم الاقتصادية تمنحهم قدرة على التأثير عبر العلاقات الشخصية أو الانخراط في كيانات مهنية لها تفاعل مع المجال السياسي. ففي المقابلة رقم (3) وصف أحدهم تحركاتهم الجماعية بأنها تمثل "قوة ضغط غير معلنة"، مؤكداً: "لما نتجمع ونوصل صوتنا للحكومة، ده في حد ذاته يمثل قوة ضغط". أما في المقابلة رقم (6) فقد رفض أحد المشاركين توصيف "جماعة ضغط"، معتبراً أن الكلمة تُحمل دلالات سلبية، قائلاً: "احنا ناس بتشتغل... ولو شفنا حاجة ضد مصلحة القطاع

بنقول لأ". وفي المقابلة رقم (10) اعتبر أحدهم أن تأثيره ناتج عن طبيعة عمله، دون سعي مباشر لممارسة دور سياسي، حيث قال: "أنا مش بدور أكون مؤثر سياسياً، بس لما تبقى شغال في مجال كبير، طبيعي رأيك يكون له وزن". وتبرز هذه التصريحات تبايناً في مدى الوعي والتقبل لمفهوم جماعة الضغط، بين إدراك ضمني للدور، وتحفظ ثقافي على المصطلح ذاته.

**أما فيما يتعلق بمستوى المشاركة في الاجتماعات أو التكتلات المهنية ذات الطابع السياسي،** فقد كشفت النتائج عن تفاوت ملحوظ بين رجال الأعمال في درجة انخراطهم في تلك الكيانات. إذ أفاد عدد كبير من المبحوثين بمشاركتهم الدورية أو الموسمية في اجتماعات غرف الصناعة، واتحادات رجال الأعمال، وغيرها من الكيانات المهنية ذات الصلة. ورغم الطابع الاقتصادي المعلن لهذه الاجتماعات، إلا أنها غالباً ما تنطوي على أبعاد سياسية غير مباشرة، خاصة عند التطرق لقضايا تشريعية كقوانين الضرائب أو تنظيمات الاستثمار. وقد أشار أحد المشاركين في المقابلة رقم (8) إلى أنه عضو نشط في غرفة الصناعات الكيماوية، ويحضر بانتظام لقاءات يُستضاف فيها ممثلون عن جهات حكومية معنية، موضحاً: "إحنا مش بنتكلم في السياسة صراحة، بس لما نقعد مع مسؤول ونقول له القانون ده هيفضرنا، يبقى ده تدخل في السياسة بشكل غير مباشر". ويظهر هذا التصريح كيف يمكن للتفاعلات المهنية ذات الطابع الاقتصادي أن تتحول إلى قنوات للتأثير السياسي غير المباشر، دون أن يتم توصيفها بذلك بشكل علني من قبل الفاعلين أنفسهم.

أظهرت المقابلات تبايناً واضحاً في مواقف رجال الأعمال من المشاركة في التكتلات المهنية ذات الامتداد السياسي. ففي المقابلة رقم (5) عبّر أحد المشاركين عن محدودية انخراطه، مؤكداً أنه يفضل الاقتصاد على الاجتماعات المرتبطة بمصالح قطاعه المباشر، قائلاً "أنا بحضر الاجتماعات لما يكون فيها مصلحة لقطاعي، إنما الكلام عن السياسة والموازنات مش بتاعي" ويعكس هذا التصريح توجهاً وظيفياً يبتعد عن الأبعاد السياسية المباشرة. وفي المقابلة رقم (2) برز نموذج لمشاركة نسائية فاعلة، حيث أشارت سيدة أعمال إلى انخراطها في اتحاد الصناعات ومجلس الأعمال المصري الأوروبي، مؤكدة دورها في إعداد أوراق عمل

توجّه إلى الجهات التشريعية والتنفيذية، بقولها "بنشارك في صياغة ورق عمل بيرسل للبرلمان أو الوزارات، وفي أحيان كثير سيكون لدينا دور مهم في تعديل صياغات معينة". ويشير هذا التصريح إلى وجود قنوات مؤسسية للتأثير تُمارس من داخل هذه التكتلات، تتجاوز حدود العمل الاقتصادي البحث، وتلامس المجال السياسي من خلال المشاركة في بلورة السياسات والتشريعات ذات الصلة بالمصالح القطاعية. أما المقابلة رقم (12) فقد عبّرت عن موقف نقدي تجاه التكتلات المهنية، حيث أعرب المبحوث عن استيائه مما وصفه بـ"بسيطة" و"الشللية" وغياب التمثيل المتوازن داخل تلك الكيانات، قائلاً: "الجماعات دي فيها شللية، ومش كل الناس ليها صوت، فبلاش وجع دماغ". ويشير هذا التصريح إلى وجود شعور باللامساواة في توزيع النفوذ داخل هذه المنصات، وهو ما يعكس تراجع الثقة لدى بعض رجال الأعمال في فاعلية تلك التكتلات كمجالات تمثيلية حقيقية أو أدوات مؤثرة في صياغة السياسات العامة.

يتضح مما سبق وجود تباينات في المواقف من المشاركة في التكتلات المهنية، تطابق جزئياً مع الأدبيات النظرية حول جماعات الضغط، لا سيما تلك التي تُبرز تعددية الأدوار التي يمارسها الفاعلون الاقتصاديون داخل المجال السياسي، سواء بشكل مباشر أو عبر قنوات غير رسمية. ويتقاطع هذا مع ما طرحه منظرو الحوكمة الشبكية، الذين يرون أن النفوذ لم يعد حكراً على المؤسسات السياسية التقليدية، بل بات موزعاً عبر شبكات من المصالح تضم فاعلين من قطاعات الاقتصاد والمجتمع المدني. كما تُظهر الحالة المصرية خصوصية ثقافية في تمثّل رجال الأعمال لدورهم السياسي، حيث يتردد البعض في تبني خطاب صريح حول "الضغط السياسي"، رغم انخراطهم العملي في ممارسات تصب في هذا الاتجاه. ومن ثم فإن العلاقة بين رجال الأعمال والسياسة في السياق المصري تتجلى بوصفها علاقة مركّبة، تقوم على النفوذ غير المعلن، والتأثير غير المؤطر تنظيمياً، لكنها مع ذلك تترك أثراً ملموساً في عملية صنع القرار.

وعن مدى تعاون رجال الأعمال مع حزب سياسي: كشفت نتائج الدراسة عن تباين واضح في مواقف رجال الأعمال إزاء التعاون المباشر مع الأحزاب السياسية، حيث عكست المقابلات الميدانية تنوعاً في أشكال ومستويات هذا التعاون، ما بين الانخراط العلني والدعم غير المعلن،

وصولاً إلى الرفض الكامل لأي شكل من أشكال العلاقة الحزبية. فقد أشار عدد من رجال الأعمال إلى وجود تجارب سابقة في التعاون المباشر مع بعض الأحزاب، تجلّت في تقديم دعم مالي للحملات الانتخابية، أو الإسهام في صياغة برامج اقتصادية، أو الحضور في فعاليات حزبية بصفات استشارية أو رمزية. ففي هذا السياق، أوضح أحدهم (المقابلة رقم 2) أنه قدّم دعماً مالياً لحزب اقتصادي معروف خلال الانتخابات البرلمانية، مبرراً ذلك بقوله "أنا دعمتهم بمساهمات مالية وقت الحملة.. كنت شايف إن عندهم برنامج اقتصادي قريب من تفكيري". وفي نمط مغاير، عبّر أحد رجال الأعمال (المقابلة رقم 7) عن مشاركته عبر تقديم دراسات جدوى واقتراحات مرتبطة بمشروعات تضمنها البرنامج الحزبي، دون أن يكون ممولاً مباشراً، حيث صرّح: "مكنتش ممول مباشر، بس ساعدتهم بورق واقتراحات وكنت بحضر معاهم ورش مغلقة كتير". في المقابل، عبّر بعض رجال الأعمال عن تحفظهم الكامل تجاه التعاون الحزبي، مشيرين إلى ما ينطوي عليه من مخاطر سياسية قد تؤثر على مصالحهم أو سمعتهم المهنية. فقد صرّح أحدهم (المقابلة رقم 10) "السياسة لعبة مش نظيفة، وأنا مش حابب أتحسب على حزب معين في وقت معين، بكرة ممكن يحصل انقلاب في الموازين". بينما أقرّ آخر (المقابلة رقم 4) بتفضيله العمل خلف الكواليس دون انخراط علني، موضحاً "مش لازم أظهر في الصورة، أنا بحب أشتغل بطريقة خفية... أحياناً بندي دعم، أحياناً نسهّل علاقات، بس من غير ما نرتبط أو نظهر رسمياً". من جهة أخرى، أبدى بعض رجال الأعمال رغبة أولية في التعاون، سرعان ما تلاشت نتيجة ما اعتبروه ضعفاً في البنية التنظيمية أو غياباً للرؤية لدى بعض الأحزاب. وهو ما عبّر عنه أحد رجال الأعمال (المقابلة رقم 11) بقوله "هما نفسهم مش عارفين عايزين إيه وبتخبطوا في القرارات.. يبقى أنا أتعاون ليه؟" تشير هذه المعطيات إلى وجود علاقة معقّدة بين رجال الأعمال والأحزاب السياسية، تتسم بالحذر والبرجماتية في آنٍ واحد. فبينما يرفض البعض الإفصاح عن أي ارتباط سياسي مباشر، يفضّل آخرون خوض أشكال من التعاون غير الرسمي، في إطار من التوازن الدقيق الذي يسمح لهم بالمساهمة في الحقل السياسي دون تحمل كلفة الانكشاف العلني أو التورط في اصطفاقات حزبية قد تتغير موازينها بسرعة داخل السياق السياسي المصري.

أما عن القنوات المستخدمة في التأثير على صناع القرار: أنماط متعددة واستراتيجيات انتقائية : أوضحت نتائج الدراسة وجود تنوع واضح في القنوات التي يعتمد عليها رجال الأعمال للتأثير على صناع القرار، حيث لم تُختزل الاستراتيجيات المتبعة في وسيلة واحدة، بل اتسمت بتعدد الأدوات وتكاملها، بما يتلاءم مع طبيعة القرار المستهدف والجهة المعنية به. ويبدو أن رجال الأعمال يعمدون إلى تكييف قنوات التأثير وفقاً لسياقات الموقف السياسي، وطبيعة علاقتهم بالدولة، ومدى قدرتهم على الوصول إلى مراكز النفوذ والسلطة. ففي هذا الإطار، أشار أحد رجال الأعمال (المقابلة رقم 1) إلى أن الإعلام يُعد بالنسبة له الأداة الأكثر فاعلية في التأثير، مؤكداً امتلاكه صحيفة وموقعاً إلكترونياً يُسهمان في توجيه الرأي العام والتعبير عن المواقف تجاه السياسات غير المرغوبة، قائلاً: "أنا عندي جورنال ومواقع الكترونية، وبقدر أوجه الرأي العام لو في قرار مش مناسب، وساعات بيوصل الصوت للحكومة أسرع من المذكرات الرسمية". من ناحية أخرى، برزت العلاقات الشخصية باعتبارها قناة محورية في عملية التأثير، حيث أشار أحد رجال الأعمال (المقابلة رقم 4) إلى أن الاتصال المباشر بصانعي القرار يمنحه فرصة لاختراق المراكز المغلقة لاتخاذ القرار، موضحاً " كلمة في تليفون أو قعدة مع فنجان قهوة ممكن تغيّر قرار، العلاقات أهم من أي حاجة ثانية". أما المقابلة رقم (6) فقد عكست نمطاً مغايراً يعتمد على القنوات الرسمية، إذ أكد المبحوث تفضيله العمل من خلال المؤسسات التشريعية، مشيراً إلى مشاركته السابقة في جلسات الاستماع داخل لجنة الصناعة بمجلس النواب. وقد عبّر عن ارتياحه لهذا النمط المؤسسي بقوله إنه يفضل تقديم أوراق رسمية والتحدث علناً في المحافل البرلمانية، معتبراً أن ذلك يوفّر له مساحة أكبر من الشفافية والوضوح في التعبير عن مواقفه، بعيداً عن الكواليس. كما كشفت المقابلة رقم (9) عن استخدام بعض رجال الأعمال لآليات غير مباشرة في التأثير، أبرزها تقديم الدعم المالي لحملات انتخابية لمرشحين برلمانيين دون انخراط مباشر في تمويل الأحزاب السياسية. وقد برّر المبحوث هذا الخيار برغبته في ضمان تمثيل مصالحه الاقتصادية داخل البرلمان من خلال نواب محل ثقة، مشيراً إلى أن هذا النمط يتيح له تأثيراً سياسياً دون انكشاف حزبي مباشر. وعلى نحو أقل تقليدية، أوضح المبحوث في المقابلة رقم

(12) أنه يفضل التنسيق مع مراكز بحثية تقوم بإعداد أوراق سياسات تُرفع إلى الجهات الرسمية. وأشار إلى أن هذه الوسيلة تمكنه من إيصال رؤاه ومقترحاته بصورة غير مباشرة، دون أن يكون في الواجهة، معتبراً أنها طريقة فعالة وأمنة في آن واحد، خاصة في بيئة سياسية تتسم بالحساسية تجاه النفوذ العلني. تشير هذه الأنماط المختلفة إلى اعتماد رجال الأعمال على مزيج من القنوات الرسمية وغير الرسمية، المباشرة وغير المباشرة، بما يعكس إدراكاً واعياً لتعقيدات المشهد السياسي وحدود التأثير الممكنة فيه. كما تكشف هذه التعددية عن نمط براغماتي مرن في التعامل مع الدولة، يسعى إلى تحقيق مصالح اقتصادية محددة ضمن الإطار المؤسسي القائم، دون الانخراط في مواجهات قد تهدد توازناتهم داخل الحقل السياسي أو تعرّضهم لمخاطر غير محسوبة.

**أما بالنسبة لفعالية قنوات التأثير: بين الطموح البراجماتي وحدود الواقع السياسي:** فقد أجمعت أغلب استجابات رجال الأعمال في الدراسة على أن القنوات التي يلجؤون إليها للتأثير على السياسات العامة—سواء تمثلت في الإعلام أو العلاقات الشخصية أو الدعم المالي أو التدخل عبر المؤسسات الرسمية—تمتلك درجات متفاوتة من الفعالية، لكنها ليست أدوات مضمونة النتائج في جميع الحالات. ويكشف هذا الإجماع النسبي عن إدراك مشترك لدى رجال الأعمال بأن فاعلية الوسيلة تظل مشروطة بسياقات متعددة، تشمل التوقيت، وطبيعة القرار، وموقع الجهة المعنية داخل هيكل السلطة. ففي المقابلة رقم (7) أشار أحد رجال الأعمال إلى أن العلاقات الشخصية تظل الأكثر فاعلية من حيث سرعة التأثير، موضحاً أن الإجراءات الرسمية غالباً ما تستهلك وقتاً طويلاً، على عكس التواصل المباشر مع الأشخاص المؤثرين، قائلاً "الورق واللجان بياخدوا وقت، لكن لما تبقى عارف مين تتكلم معاه، الموضوع بيتحل في يومين". من جانب آخر، أعرب أحد رجال الأعمال (المقابلة رقم 11) عن رؤيته بأن تأثير الإعلام قد تراجع مقارنة بالماضي، مرجعاً ذلك إلى تشطي الفضاء الإعلامي وتعدد المنصات، مما أدى إلى تشتت الانتباه العام وضعف تأثير الرسائل الموجهة، حيث أفاد "زمان كان مقال في جورنال بيقرب الدنيا، دلوقتي بقى فيه تشويش كثير ومش دايمًا بيوصل الصوت". وفي المقابلة رقم (2) عبّر أحد المبحوثين عن قناعته بفاعلية البرلمان كقناة تأثير فعالة، خاصة في حال وجود تكتل

اقتصادي داخل المجلس يدافع عن مصالح رجال الأعمال، مستشهدًا بتجربة دعم نائب في اللجنة الاقتصادية استطاع تعديل مواد في أحد مشروعات القوانين، واصفًا ذلك بالنجاح الفعلي، وعلى النقيض أبدى أحد رجال الأعمال (المقابلة رقم 10) تشككه في جدوى هذه الوسائل في بعض الحالات، مؤكدًا أن العديد من السياسات تُتخذ بطريقة فوقية دون التشاور مع القطاع الخاص، الأمر الذي يُفرغ أدوات التأثير التقليدية من مضمونها، قائلاً: "في قرارات بتنزل من فوق، ومحدث بياخذ رأينا فيها، ساعتها لا إعلام ينفع ولا علاقات". بينما أفاد أحد رجال الأعمال في المقابلة رقم (5)، فقد أفاد إلى أن فعالية القنوات المختلفة تظل مرهونة بمدى اتساق المطالب المطروحة مع المصالح العامة للدولة، موضحًا أن "لو طلبك متماشي مع الخطة العامة، بيتنفذ فورًا، إنما لو ضد التيار، مفيش وسيلة هتفدك". تُظهر هذه المواقف المختلفة أن رجال الأعمال لا يتبنون رؤية أحادية حول أدوات التأثير، بل يدركون نسبيتها وحدودها. فبينما يرى بعضهم في هذه الأدوات وسائل ناجعة لإحداث تغيير ملموس، يعتقد آخرون أن القرار السياسي في نهاية المطاف يظل خاضعًا لاعتبارات عليا، وأن النفوذ الاقتصادي—مهما تنوعت وسائله—يظل محكومًا بسقف السلطة الرسمية وحدود التوافق مع أولويات الدولة.

**أما عن مشاركة رجال الأعمال في صياغة السياسات الحكومية:**  
بين الحضور الرمزي والمساهمة الفعلية: أظهرت نتائج الدراسة تباينًا ملحوظًا في حجم ومستوى مشاركة رجال الأعمال في عمليات صياغة السياسات الحكومية، سواء عبر قنوات رسمية أو غير رسمية. فقد أشار بعض رجال الأعمال إلى مشاركتهم في لقاءات استشارية أو جلسات نقاش مع جهات حكومية بهدف عرض تصوراتهم ومقترحاتهم بشأن تشريعات أو إصلاحات اقتصادية، فيما شكك آخرون في جدوى هذه المشاركات، معتبرين أنها شكلية وغير مؤثرة. ففي المقابلة رقم (11) أفاد أحد رجال الأعمال بأنه كان عضوًا في لجنة استشارية ساهمت في تعديل قانون الاستثمار، مؤكدًا أن بعض الاقتراحات التي قدمها تم تضمينها في الصيغة النهائية للقانون، بقوله: "أنا اشتغلت مع مجموعة عمل في الوزارة، وفعلاً البنود اللي اقترحتها وضعت في النسخة الأخيرة من القانون." في المقابل، أوضح المبحوث في المقابلة رقم (6) أنه شارك في جلسات

استماع برلمانية تتعلق بالشأن الاقتصادي، لكنه وصف تلك المشاركة بأنها شكلية، حيث أشار إلى أن القرارات غالباً ما تكون محسومة مسبقاً، قائلاً "احنا بنحضر ونتكلم، بس مش دايماً بياخدوا بكلامنا.. أوقات بتحس إن القرار مأخوذاً من قبل". أما المقابلة رقم (3) فقد عبّرت عن تجربة أكثر إيجابية، إذ تحدث عن مساهمته في إعداد ورقة سياسات بالتعاون مع اتحاد الصناعات حول دعم الصناعة الوطنية، مؤكداً أن بعض توصيات الورقة نُفذت جزئياً، الأمر الذي شجعه على الاستمرار في الانخراط في هذا النوع من المشاركة، قائلاً: "قدمنا الورقة للجهات المعنية، وبعدها بشهرين لقينا توصياتنا متنفذة جزئياً، فده شجعتني أشارك أكثر". على الجانب الآخر، عبّر بعض رجال الأعمال عن إحساسهم بعدم وجود تأثير حقيقي لهم في عملية صناعة القرار. فقد ذكر في المقابلة رقم (9) أنه لم يُدعَ مطلقاً للمشاركة في مناقشة أي سياسات، واقتصرت مساهماته على إرسال مذكرات لم يتلقَ بشأنها أي رد رسمي أو تأثير واضح. وقال في هذا الصدد: "كل اللي نقدر نعمله نبعت مذكرة، لكن عمري ما شفت رد رسمي أو تعديل حصل بسببي". بينما أفاد أحد رجال الأعمال في المقابلة رقم (12) فقد عبّر عن إحباطه من غياب الاستجابة الحكومية لمقترحات القطاع الخاص، قائلاً: "احنا بنشتغل على ورق ونبعت، بس في الآخر القرار ببيجي من فوق، محدش في الحكومة بيتبنّي اقتراحاتنا بشكل جدي". إن هذا التباين في تقييم التجربة يعكس واقعاً معقداً تتداخل فيه عوامل عديدة، منها مدى قرب رجل الأعمال من دوائر صنع القرار، وفعالية القناة المستخدمة لتوصيل الرأي، ومستوى التنظيم الذي تُطرح من خلاله المقترحات، فضلاً عن درجة انفتاح الجهات الحكومية على الشراكة مع القطاع الخاص. وهو ما يشير إلى أن المشاركة في السياسات ليست عملية تلقائية أو متاحة للجميع بالتساوي، بل تخضع لمعادلات قوى وتوازنات داخلية تحدد مَنْ يُستمع إليه، ومتى، وكيف.

**تأثير رجال الأعمال على التشريعات : بين الحضور الفعّال والجدل حول الدوافع :** أظهرت نتائج الدراسة اتفاقاً عاماً بين أغلب المبحوثين من رجال الأعمال على وجود تأثير ملموس—وإن تفاوتت حدته—يمارسونه على مسار بعض التشريعات، ولا سيما تلك المرتبطة مباشرة بالمصالح الاقتصادية الحيوية، مثل قوانين الاستثمار والضرائب والتراخيص

الصناعية . وقد عكست الإفادات تنوعاً في مستويات هذا التأثير، وتبايناً في تقييم نتائجه وحدوده، بين من يعتبره ضرورة مشروعة لضمان مواعمة القوانين للواقع العملي، ومن يراه أداة نفوذ قد تُستخدم أحياناً على نحو يضر بالصالح العام. ففي المقابلة رقم (2) عبّر أحد رجال الأعمال عن قناعته بأن موقعهم كفاعلين اقتصاديين يفرض ضرورة إشراكهم في تشكيل السياسات والتشريعات المؤثرة على أنشطتهم، مؤكداً أن كونهم " على الأرض " يخولهم دوراً أساسياً في صياغة القوانين، وليس فقط تلقيها . وعبّر عن ذلك بقوله: "احنا اللي على الأرض، وإحنا اللي بندفع، فطبيعي نكون جزء من صنع القرار، خصوصاً في الحاجات اللي بتأثر على شغلنا". وفي السياق ذاته، أشار أحد رجال الأعمال في المقابلة رقم (4) إلى تنامي تأثير جماعات رجال الأعمال الكبرى، والتي باتت، وفقاً لتجربته، تمارس دوراً مباشراً في مراجعة مشروعات القوانين قبل اعتمادها، موضحاً أن بعض التشريعات يتم تعديلها أو إرجاؤها بعد تلقي ملاحظاتهم" في قوانين بتتراجع وبتتعدل بعد ما نبعث ملاحظتنا، واللي يقول غير كده بيجمل". من جانب آخر، قدّم أحدهم في المقابلة رقم (5) طرحاً نقدياً لتأثير رجال الأعمال، معتبراً أن بعضهم يستخدم نفوذه لخدمة مصالح ضيقة، بما يضر بمبدأ العدالة التشريعية، قائلاً: "المشكلة إن بعض رجال الأعمال بيضغطوا علشان مصالح ضيقة، وده بيشوّ القوانين، وبيخلي الناس تفقد الثقة في إن فيه عدالة تشريعية". بينما قلّل أحدهم في المقابلة رقم (9) من حجم هذا التأثير، مؤكداً أن السلطة التشريعية تخضع في كثير من الأحيان لتوجهات سيادية كبرى، لا يمكن تجاوزها أو التأثير فيها بسهولة، قائلاً " فيه ملفات معينة بيمشّوها بمزاجهم، ومهما حاولت تضغط، مش هتغير حاجة لو مش على مزاج السيستم". أما أحد رجال الأعمال في المقابلة رقم (8) فقد تنبّى رؤية أكثر واقعية، معتبراً أن التأثير في التشريعات لا يقتصر على الضغوط المباشرة أو الاتصالات السياسية، بل قد يتجسد أيضاً في خلق رأي عام اقتصادي داعم، قادر على التأثير في مواقف اللجان التشريعية، حيث أفاد " ممكن مقالك، أو تقريرك، يغيّر طريقة تفكير لجنة في البرلمان .. المسألة مش لازم تبقى صفقة". تعكس هذه الرؤى المختلفة إدراكاً مركّباً لطبيعة الدور الذي يؤديه رجال الأعمال في الحقل التشريعي، والذي يتأرجح بين التأثير المصلحي الفردي والمساهمة المؤسسية في

ترشيد السياسات الاقتصادية . ومع ذلك، يظل هذا الدور محل جدل مستمر، خصوصًا في ظل التساؤلات المتعلقة بتوازن المصالح العامة والخاصة، والفجوة أحيانًا بين المقترحات المقدّمة وما يتم تنفيذه فعليًا.

أما بشأن تعارض مصالح رجال الأعمال مع المبادئ الديمقراطية: فقد أظهرت النتائج أن معظم المبحوثين يميلون إلى النفي أو التحفظ، مع إقرار ضمني بأن المصالح الاقتصادية قد تتصادم أحيانًا مع مبادئ مثل العدالة الاجتماعية أو الرقابة الشعبية. ففي المقابلة رقم (3) أقرّ أحدهم صراحة بإمكانية التعارض، مشيرًا إلى أن بعض القرارات الديمقراطية، كزيادة الضرائب لإرضاء الشارع، قد تتعارض مع مصلحة رجال الأعمال. بينما دافع المبحوث في المقابلة رقم (6) عن توافق المصالح الاقتصادية مع الديمقراطية، معتبرًا أن دعم النمو والتوظيف هو جوهرها. أما في المقابلة رقم (10) فقد عبّر عن قلقه من استغلال شعارات الديمقراطية لمهاجمة القطاع الخاص. ومن منظور متوازن، رأى المبحوث في المقابلة رقم (1) أن التضارب قد يحدث، لكنه قابل للحل عبر الحوار المجتمعي. في المقابلة رقم (12) أشار أحدهم إلى وجود رجال أعمال لا يترددون في تعطيل قوانين تخالف مصالحهم، حتى لو كانت في صالح المجتمع. هذه المواقف تعكس أن العلاقة بين رجال الأعمال والديمقراطية ليست دائمًا متناغمة، بل تشوبها توترات، لا سيما عند تهديد مصالح النخبة الاقتصادية، رغم وجود استعداد لدى بعضهم لدعم ديمقراطية متوازنة لا تُوظف ضد الاستقرار الاقتصادي.

أما بشأن مدى تمتع الأحزاب بحرية اتخاذ قراراتها دون تأثير المال السياسي: فقد أجمعت معظم المقابلات على التشكيك في هذا الطرح، حيث رأى العديد من رجال الأعمال أن غياب التمويل المستقل والقاعدة الشعبية يجعل الأحزاب معتمدة بدرجة كبيرة على دعم رجال الأعمال، مما يقيد استقلاليتها. في المقابلة رقم (1) صرّح أحدهم بأن التمويل يمنح الممول نفوذًا طبيعيًا، متسائلًا: "اللي بيموّل ليه ما يكونش ليه كلمته؟". وفي المقابلة رقم (8) أشار المبحوث إلى أن المال يوجه السياسات بشكل غير مباشر، حتى إن لم يفرض قرارات بعينها. أما المبحوث في المقابلة رقم (5) فقد وصف استقلالية بعض الأحزاب بـ"الوهمية"، مؤكدًا أن أول أزمة تكشف التبعية للممول. في المقابلة رقم (10) أشير إلى محاولات محدودة من

بعض الأحزاب الشبابية للتححرر من المال السياسي، لكنها تنهار تحت ضغط الانتخابات. في المقابل، عبّر المبحوث في المقابلة رقم (6) عن إمكانية التوازن، مؤكداً أن دعمه لحزب لا يعني فرض وصاية عليه. تكشف هذه الرؤية أن المال السياسي يُعد عاملاً مؤثراً في قرارات الأحزاب، وأن تحقيق استقلال حقيقي يتطلب بنى تنظيمية قوية وتمويلًا ذاتيًا ما زال غائبًا عن المشهد الحزبي في مصر.

**وعن اقتراحات ضبط العلاقة بين رجال الأعمال والعمل الحزبي،** تباينت آراء المبحوثين بين الدعوة إلى تقنين العلاقة ووضع أطر رقابية، والمطالبة بالشفافية، والتشكيك في جدوى أي تنظيم. في المقابلة رقم (8) طُرح اقتراح بإنشاء هيئة مستقلة تراقب التمويل السياسي وتضع سقفًا لتبرعات رجال الأعمال. وفي المقابلة رقم (4) شدد المبحوث على ضرورة إعلان مصادر التمويل ونشرها للعلن. أما المقابلة رقم (2) فقد دعت إلى إشراك رجال الأعمال عبر قنوات رسمية مثل لجان اقتصادية داخل الأحزاب. في المقابلة رقم (6) عبّر المبحوث عن تشاؤمه من فعالية القوانين وحدها، معتبراً أن الحل يكمن في ترسيخ ثقافة سياسية مسؤولة. بينما اقترح المبحوث في المقابلة رقم (11) الفصل بين ممولي الأحزاب وتولي المناصب التنفيذية أو التشريعية لتجنّب تضارب المصالح. تعكس هذه الاقتراحات اتفاقاً عاماً على ضرورة تنظيم العلاقة بين المال والعمل الحزبي، لكن مع تباين في الرؤى حول الوسائل وإمكانية التطبيق في ظل هشاشة البيئة السياسية القائمة.

تُظهر نتائج هذا المحور أن رجال الأعمال يشكلون قوة سياسية مؤثرة، لكن حضورهم يتسم بالتعقيد والتوازن الحذر. فرغم مساهمتهم في صياغة السياسات الاقتصادية عبر خبراتهم وشبكاتهم، يظل تأثيرهم مقيداً بسياقات الدولة وتوجهاتها. تنوع قنوات التأثير – من العلاقات الشخصية إلى الإعلام والتكتلات المهنية – يعكس براجماتيتهم، بينما يكشف رفض بعضهم لتوصيفهم كجماعات ضغط عن خوف ثقافي من الظهور كقوة سياسية معلنة. هذا الواقع يطرح تحدياً على المسار الديمقراطي، ويستدعي تنظيم هذا التأثير الاقتصادي بما يضمن اتساقه مع مبادئ العدالة والشفافية. كما تُظهر النتائج التباين في أنماط المشاركة داخل التكتلات المهنية، انسجماً جزئياً مع عدد من الأطر النظرية التي فسّرت أدوار الفاعلين الاقتصاديين

في المجال السياسي. فمن جهة، تتقاطع هذه النتائج مع **نظرية النخبة (Elite Theory)**، التي تفترض أن السلطة السياسية لا تُمارس بشكل ديمقراطي شامل، بل تتركز فعليًا في أيدي فئات محدودة تملك مصادر النفوذ، سواء عبر المال أو الموقع الاجتماعي أو شبكة العلاقات. ويبدو أن بعض رجال الأعمال في السياق المصري، بحكم وضعهم في قطاعات استراتيجية، يملكون القدرة على التأثير في السياسات العامة، حتى دون إعلان صريح عن دورهم "كنخبة ضغط". ومن جهة أخرى، تعكس هذه الديناميكيات حضورًا لمضامين **نظرية رأس المال الاجتماعي (Social Capital Theory)**، التي تؤكد على دور العلاقات غير الرسمية، والشبكات المهنية، والثقة المتبادلة في تسهيل الوصول إلى مراكز القرار. فالمشاركات التي تحدث من خلال غرف الصناعة أو اتحادات رجال الأعمال تمثل فضاءات تواصل تتيح التفاوض غير المباشر حول التشريعات والسياسات، لا سيما تلك المرتبطة بالضرائب، والاستثمار، والمجالات التنظيمية ذات التأثير المباشر على القطاعات الاقتصادية المختلفة. وتشير هذه المعطيات مجتمعة إلى أن العلاقة بين رجال الأعمال والسياسة في مصر لا تُمارس فقط من خلال قنوات تقليدية، بل من خلال أنماط مركبة من النفوذ غير المؤسسي، يُفعل فيها رأس المال الاقتصادي والاجتماعي بدرجات متفاوتة، وفقًا لمدى الانخراط الفردي، وطبيعة القطاع، والثقة في فاعلية تلك الكيانات كوسيط بين المصالح الاقتصادية والدولة.

### النتائج المتعلقة بالقيادات الحزبية:

أما البيانات الأولية للقيادات الحزبية فقد تبين أن أعمار القيادات الحزبية تراوحت بين (38 و 56 عامًا)، وكان غالبية المشاركين من الذكور بعدد 8 قيادات مقابل اثنتين من الإناث. من حيث المستوى التعليمي، حصل 4 منهم على درجة الدكتوراه، و 4 على درجة الماجستير، و 2 على درجة البكالوريوس، وكانت تخصصاتهم متنوعة شملت العلوم السياسية، الاقتصاد، القانون، الإعلام، والعلاقات الدولية. أما من حيث الانتماء الحزبي، فقد توزعت العينة على عدة أحزاب، (حزب المصريين الأحرار 2011، حزب المؤتمر 2012، حزب الشعب الجمهوري 2012، حزب مستقبل وطن 2014، حزب الحركة الوطنية المصرية 2013 ، حزب

مصر الحديثة (2011). أما سنوات الخبرة في العمل الحزبي، فقد تراوحت بين (12 و 30 عامًا)، مما يعكس تفاوتًا في المدة الزمنية التي قضاها المشاركون في العمل السياسي والتنظيمي داخل أحزابهم.

**فيما يخص علاقة القيادات الحزبية برجال الأعمال:** أظهرت المقابلات تنوعًا في التوصيفات، بين من يراها تحالف مصالح، ومن يعتبرها دعمًا ظرفيًا دون ارتباط مؤسسي. في المقابلة رقم (2) وصف القيادي العلاقة بأنها "مصلحة متبادلة" تخدم الطرفين. أما في المقابلة رقم (5) فقد أُشير إلى تطور العلاقة نحو دور استشاري دائم لبعض رجال الأعمال داخل الحزب. في المقابلة رقم (3) أكد القيادي على استقلال الحزب وعدم خضوعه لأي تأثير خارجي، بينما وصف المبحوث في المقابلة رقم (7) العلاقة بأنها "دعم مشروط" يرتبط دائمًا بطلب أو تدخل، مما يسبب حرجًا سياسيًا. وأخيرًا أظهرت المقابلة رقم (9) أن العلاقة غير مستقرة، وتتأثر بتحولات السوق والمصالح. تعكس هذه المواقف أن العلاقة بين الأحزاب ورجال الأعمال يغلب عليها الطابع البراغماتي والمرحلي، بما قد يؤثر على استقلال القرار الحزبي دون أن يُصرَّح بذلك بشكل مباشر.

**وفيما يخص مدى تمثيل رجال الأعمال داخل هيكل الأحزاب:** أظهرت المقابلات تباينًا واضحًا في المواقف، ففي المقابلة رقم (1) أقر أحد القيادات الحزبية بوجود رجال أعمال ضمن اللجنة الاقتصادية للحزب كمساهمين في تقديم الأفكار دون الظهور العلني. أما في المقابلة رقم (6) فقد أشار إلى أن الحزب يرحب بانضمامهم كأعضاء أو داعمين، دون منحهم مواقع تنفيذية حفاظًا على استقلال القرار. وفي المقابلة رقم (4) عُدَّ إدماج رجال الأعمال خطرًا على التوازن الداخلي، بعد تجارب أظهرت تغليبهم لمصالحهم الخاصة. بينما كشفت المقابلة رقم (8) عن وجود رجال أعمال داخل الحزب بشكل غير رسمي، يحضرون الاجتماعات دون إدراج أسمائهم في الهيكل التنظيمي. وفي المقابلة رقم (10) رُفِضَ تمامًا دمجهم، إذ أكد أحد القيادات الحزبية أن الحزب يقوم على قواعد شعبية، وليس على التمويل. تعكس هذه المواقف تفاوتًا في درجة الانفتاح الحزبي على رجال الأعمال، بين من يدمجهم بصيغ مختلفة، ومن يرفض حفاظًا على الهوية الجماهيرية واستقلال القرار التنظيمي.

أما عن نوع الدعم الذي يقدمه رجال الأعمال للأحزاب: فتتجمع المقابلات على تنوّعه بين المادي، والمعنوي، والإعلامي، مع اتفاق ضمني على أن هذا الدعم غالبًا ما يرتبط بتوقعات مقابلة. في المقابلة رقم (2) أكد أن الدعم المالي هو الأبرز، خاصة خلال الحملات الانتخابية. بينما أشارت المقابلة رقم (7) إلى أهمية الدعم الإعلامي، عبر قنوات أو علاقات تساعد في إيصال الخطاب الحزبي. وفي المقابلة رقم (5) ركّز القيادي على الدعم المعنوي من خلال تقديم المشورة الفنية. أما المقابلة رقم (9) فسَلّطت الضوء على الدعم غير المباشر كإتاحة مقرات أو وسائل لوجستية. وفي المقابلة رقم (4) أبدى القيادي تحفظه على أي نوع من الدعم، معتبرًا أنه لا يخلو من تأثير. وأخيرًا أشارت المقابلة رقم (10) إلى أن نوع الدعم يتفاوت بحسب علاقة رجل الأعمال بقيادة الحزب، لكنّه يظل في جميع الأحوال "محسوبًا سياسيًا". توضح هذه المواقف أن العلاقة بين رجال الأعمال والأحزاب تتخطى حدود التمويل، لتشمل أشكالًا متعددة من النفوذ، ما يستدعي آليات واضحة لضبط التوازن بين الاستفادة والاستقلال.

أما عن تدخل رجال الأعمال في قرارات الأحزاب: فقد تباينت آراء القيادات بين النفي التام والإقرار بوجود تأثير غير مباشر. ففي المقابلة رقم (1) نفى القيادي أي تدخل مباشر، مؤكدًا أن القرار يظل بيد القيادة المنتخبة. أما في المقابلة رقم (6) فقد أشار إلى أن أصحاب التمويل الكبير يؤثرون بشكل غير مباشر في تحديد الأولويات. وفي المقابلة رقم (5) وُجه نقد واضح لمحاولات فرض الرأي مقابل الدعم المالي. وأشارت المقابلة رقم (9) إلى وجود "نفوذ ناعم" من رجال الأعمال عبر اقتراحات تُؤخذ أحيانًا بعين الاعتبار لتفادي فقدان الدعم. وفي المقابلة رقم (8) تحدّث القيادي عن توازن حساس، حيث يُستمع إلى الآراء دون السماح بفرضها. أما المقابلة رقم (4) فقد أقرّت بتدخل مباشر في قرارات الترشح، خصوصًا من الممولين للحملات. تعكس هذه المواقف أن التدخل لا يُمارَس دائمًا بشكل صريح، لكنه حاضر بأشكال غير رسمية، ما يفرض على الأحزاب تحديدًا مستمرًا في الموازنة بين الحفاظ على الدعم المالي واستقلال القرار السياسي.

أما بشأن أمثلة على سياسات أو مواقف تأثر فيها الحزب بمصالح رجال الأعمال: فقد أظهرت المقابلات ترددًا في الاعتراف المباشر، مع إقرار

ضمني بحدوث تأثيرات، خاصة في الملفات الاقتصادية. ففي المقابلة رقم (2) أشار القيادي إلى تأجيل موقف حزبي بشأن تعديل قانون الضرائب بعد اعتراض ممولين رئيسيين. أما المقابلة رقم (5) أفرت واقعة خفف فيها الحزب لهجته تجاه الحكومة استجابة لنصائح رجال أعمال حرصاً على مناخ الاستثمار. وفي المقابلة رقم (9) نفى وجود أي تأثير خارجي على المواقف الحزبية، مع تأكيد استقلال القرار. أما في المقابلة رقم (4) فتحت الإشارة إلى تأثير علاقات رجال أعمال محليين في ترشيحات بعض الدوائر. وفي المقابلة رقم (7) رُفض وصف ذلك بـ"التأثير" لكن تم الاعتراف بوجود "تشاور" قد يغير اتجاه القرار. توضح هذه الشهادات أن التأثير لا يتم دائماً بشكل مباشر أو معلن، بل غالباً عبر قنوات ناعمة، تتعلق بتوقيت القرار، وتعديل اللهجة، أو الاصطفاف المرحلي، خاصة في القضايا المرتبطة بالاقتصاد والاستثمار.

**أما بشأن مدى تهديد الدعم المالي لاستقلال الحزب:** فقد أظهرت المقابلات تبايناً في المواقف، مع اتفاق ضمنى على أن الخطر لا يكمن في التمويل بحد ذاته، بل في غياب الضوابط والشفافية. ففي المقابلة رقم (1) أقر بأن غياب بدائل التمويل يهدد استقلال الحزب ويجعله تابعاً للممول. أما المقابلة رقم (6) فأكدت أن الخطر يكمن في التمويل غير المنظم، مشددة على ضرورة الرقابة والمحاسبة. وفي المقابلة رقم (3) دافع القيادي عن التمويل باعتباره ممارسة عالمية، لكن بشرط ضبطه. وفي المقابلة رقم (5) أشار المبحوث إلى تعرض الحزب لضغط من ممول مقابل دعم مرشح، وكادوا يخسرون التمويل برفضهم. أما في المقابلة رقم (8) فتم التأكيد على أهمية تنويع مصادر الدعم لتفادي السيطرة الفردية. وفي المقابلة رقم (10) شدد أحد القيادات الحزبية على أن الاستقلالية الحقيقية تأتي من الاشتراكات الحزبية المنتظمة، لا من دعم موسمي من رجال الأعمال. تعكس هذه المواقف وعياً بخطورة الارتهاان المالي، وتؤكد أن الحفاظ على استقلال القرار الحزبي يتطلب تمويلاً مؤسسياً منظمًا وآليات شفافة لضبط العلاقة مع الممولين.

**أما عن مدى تعارض علاقات الأحزاب برجال الأعمال مع مبادئ التعددية والديمقراطية،** فقد أجمعت معظم القيادات الحزبية على وجود تعارض جزئي، خصوصاً عند تحوّل النفوذ المالي إلى أداة للهيمنة على التحالفات

والترشيحات. في المقابلة رقم (2) أُشير إلى أن الحزب المعتمد على المال فقط يتحول إلى "مكتب خدمات"، مما يُضعف التعددية. في المقابلة رقم (4) عُدَّ التمويل غير المتوازن سبباً في "عدم تكافؤ الفرص" بين الأحزاب. أما في المقابلة رقم (6) فتم التمييز بين التمويل المنظم والداعم للديمقراطية، وبين التمويل العشوائي الذي يُفرغها من مضمونها. في المقابلة رقم (8) عبّر القيادي عن القلق من تحوّل الحزب إلى "شركة خاصة" ممولة. المقابلة رقم (9) نبّهت إلى فقدان الشرعية الجماهيرية نتيجة سيطرة رجال الأعمال على الأحزاب. أما في المقابلة رقم (1) فاعتُبر الخلل ناتجاً عن غياب التشريعات المنظمة للتمويل الحزبي. توضح هذه الآراء أن المال السياسي، في غياب التنظيم والرقابة، لا يهدد فقط استقلال الأحزاب، بل يضرب أساس التعددية والديمقراطية التي يفترض أن تقوم على التمثيل الشعبي والمنافسة النزيهة.

**أما عن الآليات التي تستخدمها الأحزاب لحماية استقلال قراراتها:** فقد أظهرت المقابلات تنوعاً في الأساليب مع اتفاق على أهمية التنظيم المؤسسي والرقابة. في المقابلة رقم (6) أُشير إلى وجود لجنة مالية مستقلة تراجع كل أشكال الدعم وتوثّقها. أما في المقابلة رقم (1) فتم التأكيد على لائحة داخلية تحظر الدعم المشروط، مع وقف التعامل فوراً عند محاولة التأثير. وفي المقابلة رقم (4) أبرز دور الهيئة العليا كمرجع يحمي الخط السياسي من ضغط الممولين. والمقابلة رقم (9) تناولت التشاور الواسع مع القواعد التنظيمية كأداة للحفاظ على التوازن. والمقابلة رقم (7) طُرحت الشفافية كمبدأ أساسي، حيث تُعلن مصادر التمويل أمام الأعضاء. أما المقابلة رقم (10) فأكدت أهمية تنويع مصادر الدعم لتجنّب التبعية. وفي المقابلة رقم (3) رُكِّز على الثقافة التنظيمية كضمانة أقوى من القوانين ضد التدخل المالي. هذه الآليات تعكس إدراكاً واضحاً لأهمية بناء بنية حزبية محكمة، لكن التحدي الحقيقي يبقى في التطبيق الصارم لهذه الضوابط، خاصة في مواجهة ضغوط المال السياسي.

**أما عن مدى وجود شفافية في مصادر تمويل الحزب:** فقد تباينت مواقف القيادات الحزبية بين الاعتراف بخطوات محدودة نحو الشفافية وبين الإقرار باستمرار الغموض في هذا المجال. ففي المقابلة رقم (6) أشار القيادي إلى إعلان دوري للتقارير المالية خلال المؤتمرات السنوية. وفي

المقابلة رقم (4) أقرت محدودية الشفافية بسبب رغبة بعض رجال الأعمال في عدم الكشف عن أسمائهم. أما المقابلة رقم (1) فرأت أن غياب إطار قانوني يلزم الأحزاب بالإفصاح هو سبب رئيسي في ضعف الشفافية. وفي المقابلة رقم (8) رُبطت الشفافية بثقافة الحزب الداخلية أكثر من القوانين. بينما في المقابلة رقم (10) أُشير إلى بدء نشر مصادر الدعم العام على الموقع الإلكتروني للحزب كخطوة إيجابية. أما المقابلة رقم (5) فوصفت الوضع بصراحة بأنه يفتقر إلى الشفافية الحقيقية، مشيرة إلى أن "الموضوع لسه معظمه تحت الترابيزة". تكشف هذه الشهادات أن الشفافية في التمويل الحزبي لا تزال استثناءً لا قاعدة، وتعاني من غياب الإلزام القانوني وضعف الرقابة، ما يضر بثقة المواطنين في صدقية الحياة الحزبية ومبادئ التعددية والديمقراطية.

**فيما يخص مستقبل العلاقة بين رجال الأعمال والأحزاب:** أظهرت المقابلات تبايناً في الرؤى بين من يرى أنها علاقة حتمية قابلة للتنظيم، ومن يتخوف من تحولها إلى أداة للسيطرة السياسية. في المقابلة رقم (2) طُرحت رؤية تدعو لتقنين العلاقة عبر قانون للتمويل السياسي. والمقابلة رقم (7) أشارت إلى تزايد وعي رجال الأعمال بنفوذهم، مما سيزيد من تعقيد العلاقة. أما المقابلة رقم (1) فرأت أن هذه العلاقة يمكن أن تكون إيجابية إذا خضعت لضوابط واضحة. وفي المقابلة رقم (5) ساد التشاؤم، واعتُبرت بعض الأحزاب مجرد واجهات اقتصادية. بينما في المقابلة رقم (4) تم التأكيد على أن بقاء الأحزاب مرهون بقدرتها على الحفاظ على استقلالها. أما المقابلة رقم (9) دعت إلى تدخل الدولة لوضع إطار تشريعي ينظم العلاقة بين المال والسياسة. وفي المقابلة رقم (10) فقد تم التحذير من تحول الدعم إلى أدوات إعلامية تؤثر بالرأي العام، وهو ما اعتُبر أكثر خطورة من التمويل المباشر. تشير هذه التصورات إلى أن العلاقة بين المال والأحزاب ستستمر، لكنها بحاجة ماسة إلى تنظيم قانوني وثقافي يضمن التوازن بين التمويل والاستقلال السياسي.

تكشف نتائج هذا المحور عن طبيعة العلاقة غير المتوازنة بين رجال الأعمال والأحزاب السياسية في السياق المصري، حيث يشكّل الاعتماد المتزايد للأحزاب على الدعم المالي واللوجستي المقدم من رجال الأعمال أحد أبرز مصادر الضغط على استقلالية القرار الحزبي. وعلى الرغم من

تباين المواقف الحزبية بين من يرى في هذه العلاقة "تحالف مصالح" ومن يحذر من "هيمنة اقتصادية"، فإن القاسم المشترك هو غياب إطار تنظيمي مؤسسي واضح يُنظّم العلاقة بين المال والعمل الحزبي، ويضمن التوازن بين التمويل والاستقلالية. وتتسق هذه المعطيات مع ما تطرحه نظرية النخبة، لا سيما كما صاغها روبرت ميشيلز في "القانون الحديدي للأوليغاركية"، الذي يفترض أن كل تنظيم، مهما كانت ديمقراطيته، يميل بمرور الوقت إلى احتكار السلطة من قبل نخبة محدودة. وفي السياق المصري، تتجلى هذه الفرضية من خلال أشكال التمثيل غير الرسمي لرجال الأعمال داخل الأحزاب، سواء عبر النفوذ الاقتصادي أو من خلال شبكات المصالح التي تُعيد إنتاج هيمنتهم داخل البنية الحزبية. وبالتالي، فإن هذا التداخل بين المال والسياسة لا يؤدي فقط إلى إضعاف استقلالية القرار الحزبي، بل يُقوّض جوهر التعددية ويُفضي إلى إعادة إنتاج النخبة الاقتصادية كفاعل مهيم في الفضاء السياسي، على نحو يُهدد شرعية العملية الديمقراطية ويحول بعض الأحزاب إلى أدوات نفعية تخدم مصالح ضيقة على حساب التمثيل الشعبي الواسع. وتبقى التعددية شكلية، تخدم إعادة إنتاج سلطة النخبة بدلاً من توسيع قاعدة المشاركة السياسية.

### منظمات المجتمع المدني المهتمة بالشأن السياسي والانتخابي:

تشير البيانات الأولية إلى أن أعمار مسؤولي منظمات المجتمع المدني المشاركين في الدراسة تراوحت بين (36 و49 عامًا) ، ويبلغ عدد المشاركين ثمانية (خمسة ذكور وثلاث إناث). وتوزعت مؤهلاتهم العلمية بين البكالوريوس (عدد 2) والدبلوم (1) والماجستير (4) والدكتوراه (1) . وعن رصد تدخل رجال الأعمال في الحياة السياسية، أكدت معظم المقابلات أن هذا التدخل بات ملموساً، سواء عبر التمويل المباشر للحملات أو النفوذ غير الرسمي داخل الأحزاب. في المقابلة رقم (2) أشار المبحوث إلى أن منظمته تتابع هذا النمط منذ سنوات، لا سيما خلال الفترات الانتخابية. أما في المقابلة رقم (5) فقد أشار إلى أن التدخل قد لا يكون ظاهراً في العلن، لكنه يُستدل عليه من الرموز والحضور الإعلامي. المقابلة رقم (1) قدّمت طرحاً أكثر انتقاداً، معتبرة أن بعض رجال الأعمال "يتعاملون كأنهم يملكون الأحزاب". في المقابلة رقم (7) فُرق بين الدعم المشروع والتدخل المشروط، حيث تكمن الإشكالية في "ربط التمويل

بتوجيهه المواقف". وفي المقابلة رقم (4) أُشير إلى أن الدعم في بعض الدوائر لا يقتصر على الانتخابات بل يمتد إلى التأثير في تشكيل المحليات والخدمات، ما يعكس عمق التشابك بين المال والعمل السياسي.

كشفت إفادات مسؤولي منظمات المجتمع المدني عن جملة من المظاهر التي يتجلى فيها تدخّل رجال الأعمال في المجال السياسي، أبرزها تمويل حملات انتخابية بعينها، وتوجيه الرأي العام عبر القنوات الإعلامية المملوكة أو الممولة، والتأثير في تشكيل التحالفات الحزبية واختيار بعض القيادات. ففي المقابلة رقم (3) وُصِفَ الإنفاق الباذخ على المؤتمرات والدعاية بأنه " دليل على تمويلٍ ثقيلٍ يدور خلف الكواليس ". بينما أشار المبحوث في المقابلة رقم (1) إلى " ضغوط تُمارَس على أحزابٍ لثنيها عن ترشيح منافسين غير مرغوب فيهم ". وأضاف مشارك المقابلة رقم (6) أن " قنواتٍ وصحفاً تُسخرُ موسميًا لخدمة رجال أعمال محدّدين، فتوجّه واعي النخبين ". وبيّنت المقابلة رقم (8) امتداد هذا النفوذ إلى داخل الأحزاب، إذ " يشترط بعض رجال الأعمال دعمهم مقابل التأثير في ترتيب القوائم ". مجتمعةً، تُبرز هذه الشهادات انتقال التدخّل الاقتصادي من الدعم الخفيّ إلى المشاركة المباشرة في صياغة القرار الحزبي والانتخابي، بما يهدّد مبدأ تكافؤ الفرص وحياد العملية السياسية.

**أما عن العلاقة بين رجال الأعمال والأحزاب تُسهم في تعزيز أم إضعاف الشفافية السياسية:** أجمعت غالبية مسؤولي منظمات المجتمع المدني على أن العلاقة القائمة بين رجال الأعمال والأحزاب تُضعف الشفافية السياسية، نظرًا لطابعها غير المعلن وغياب الرقابة القانونية المنظمة لها، مما يتيح المجال لتضارب المصالح والتأثير غير المشروع على القرار السياسي. ففي المقابلة رقم (2) أشار المبحوث إلى أن " الفلوس لما تدخل من غير كشف حساب... ده بيضرب الشفافية في مقتل"، بينما أكدت المقابلة رقم (5) أن بعض الأحزاب باتت "تعمل لحساب ممولين، لا لحساب الناس". واعتبر مشارك المقابلة رقم (6) أن غياب الإفصاح يُفرغ العمل السياسي من مضمونه، قائلاً: "إزاي نكلم الناس عن ديمقراطية، وإحنا مش قادرين نقول مين بيموّل مين؟". وفي المقابلة رقم (4) أشار المبحوث إلى أن بعض الأحزاب تسعى للشفافية لكنها تصطدم برفض الممولين الكشف عن هويتهم، مما يخلق "منطقة رمادية". أما في المقابلة

رقم (7) فقد اعتبرت المبحوثة أن الشفافية تشمل المواقف لا الأرقام فقط، مؤكدة: "لما المواقف تتباع وتنتشرى، يبقى مفيش سياسة، فيه سوق". وتكشف هذه التصريحات عن قلق متزايد من تأثير المال السياسي غير المنظم على نزاهة الحياة الحزبية وثقة المواطنين في العملية السياسية. وعن مدى تأثير المال السياسي على نزاهة الانتخابات: أجمع مسؤولو منظمات المجتمع المدني على أن المال السياسي أصبح أحد أبرز العوامل المؤثرة لنزاهة العملية الانتخابية، لما يمثل من تهديد مباشر لمبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين، خاصة في ظل غياب الرقابة الفعالة على الإنفاق الانتخابي. ففي المقابلة رقم (1) وُصف تأثير المال بأنه "شبه حاسم"، إذ يتمكن أصحاب الموارد من السيطرة على المشهد الدعائي والخدمي. وأشارت المقابلة رقم (3) إلى أن الإنفاق يبدأ مبكراً عبر دعم جمعيات ومبادرات محلية لضمان حضور انتخابي مسبق. أما في المقابلة رقم (6) فعبر المبحوث عن قلقه من تحول الانتخابات إلى منافسة على المصالح وليس القناعات. كما أوضحت المقابلة رقم (8) أن الرقابة القائمة غير كافية، ما يسمح بتمرير إنفاق غير معلن. وفي المقابلة رقم (5) أُشير إلى أن المال السياسي "قلب المفاهيم"، فبات النفوذ المالي يتقدم على الكفاءة في حسم نتائج التمثيل البرلماني. وتكشف هذه التصريحات عن توافق واسع على أن المال السياسي يُفرغ العملية الانتخابية من مضمونها الديمقراطي، ويحولها إلى ساحة نفوذ مالي بدلاً من التنافس البرامجي العادل.

وفيما يتعلق بالتدخلات الإعلامية المرتبطة بالمصالح الاقتصادية: أفاد معظم مسؤولي منظمات المجتمع المدني بوجود تدخلات ملحوظة في التغطية الإعلامية للعملية الانتخابية، نتيجة ارتباط وسائل الإعلام بمصالح اقتصادية، لا سيما تلك المملوكة أو الممولة من رجال أعمال. وقد أشار المبحوث في المقابلة رقم (2) إلى أن بعض القنوات تمنح "مساحات غير متوازنة" لمرشحين محددين، فيما يُهمّش الآخرون. وفي المقابلة رقم (6) أكد أن الانحياز الإعلامي غالباً ما يتم عبر توجيه غير مباشر، من خلال إدراك العاملين في القنوات لهوية الممولين وتأثيرهم على أولويات التغطية. كما وصف مشارك المقابلة رقم (4) بعض البرامج بأنها "منصات دعائية غير معلنّة"، حيث يُستضاف مرشحون بعينهم بشكل

دائم، ويُمنع غيرهم من الظهور. وفي المقابلة رقم (7) أُشير إلى أن التحيز يمتد لترتيب الأخبار على المنصات الرقمية، بما يخدم مصالح ممولين بعينهم. أما المقابلة رقم (1) فقد ربطت بين الدعم الإعلامي الموجه وصعود بعض المرشحين المفاجئ، مما يؤثر في وعي الجمهور، خاصة في البيئات التي تفتقر للتعدد الإعلامي. وتكشف هذه الشهادات عن قلق متزايد من التداخل بين المال والإعلام والسياسة، لما يمثله من تهديد مباشر لتوازن التغطية وحياد الإعلام خلال الاستحقاقات الانتخابية.

**أما عن مدى التعاون أو التضيق** تفاوتت مواقف مسؤولي منظمات المجتمع المدني بشأن طبيعة التعاون أو التضيق الذي يواجهونه أثناء مراقبة تدخل رجال الأعمال في الحياة السياسية. فبينما أشار بعضهم إلى وجود تعاون نسبي من جهات رسمية المقابلة رقم (6)، أفاد أغلب المشاركون بوجود قيود غير مباشرة تعرقل جهودهم، مثل التعقيدات البيروقراطية، أو التأخر في إصدار التصاريح المقابلة رقم (3) أو التعرض لهجوم إعلامي عند نشر تقارير حساسة المقابلة رقم (5). وذكرت المقابلة رقم (7) أن بعض المنظمات تتعرض لحملات تشويه تُتهم فيها بتلقي تمويل خارجي. كما أشار مشارك في المقابلة رقم (1) إلى ما وصفه بـ "التضييق الناعم"، من خلال رسائل غير مباشرة تدعو لتخفيف حدة المتابعة أو تجنب ملفات معينة. وفي المقابلة رقم (8) أكد أن حدة التضيق تزداد كلما اقتربت المراقبة من مصالح اقتصادية كبرى. تعكس هذه الشهادات أن الرقابة على التدخلات الاقتصادية في الشأن السياسي لا تتم في بيئة مستقرة، بل تخضع لضغوط متباينة، تحدّ من فعالية دور منظمات المجتمع المدني في هذا المجال.

**وعن مدى استقلال الأحزاب في ظل وجود دعم من رجال الأعمال:** أظهرت استجابات مسؤولي منظمات المجتمع المدني تقييماً نقدياً لاستقلالية الأحزاب في ظل تلقيها دعماً من رجال الأعمال، حيث اعتبر أغلب المشاركون أن هذا الدعم غالباً ما يكون مشروطاً، ويؤثر على توجهات الحزب لصالح أجندات اقتصادية. ففي المقابلة رقم (4) وُصفت العلاقة بأنها "تحكّم" أكثر منها دعماً، بينما أكدت المقابلة رقم (2) أن استقلالية الأحزاب تصبح شكلية في ظل خضوعها لقرارات الممولين. كما أشارت المقابلة رقم (5) إلى اعتماد بعض الأحزاب الكامل على هذا

الدعم، ما يجعلها مضطرة للتنازل عن مواقفها. وأوضحت المقابلة رقم (6) أن تأثير الدعم يمتد إلى تشكيل السياسات الداخلية، لا يقتصر فقط على الحملات الانتخابية. وطرحت المقابلة رقم (1) رؤية متوازنة، مشيرة إلى محاولات بعض الأحزاب الحفاظ على استقلال قرارها، رغم صعوبة ذلك في ظل ضعف البناء التنظيمي. أما المقابلة رقم (7) فقد عبّرت عن تراجع ثقة المواطنين في الحياة الحزبية، نتيجة إدراكهم لهيمنة المال الخاص على القرار السياسي. وتشير هذه الشهادات إلى أن دعم رجال الأعمال، في غياب آليات شفافة، يمثل تهديدًا مباشرًا لاستقلالية الأحزاب وفعاليتها السياسية.

**وعن آليات تقنين العلاقة بين رجال الأعمال والأحزاب السياسية:**  
طرحت معظم منظمات المجتمع المدني المشاركة في المقابلات عددًا من المقترحات العملية لتقنين العلاقة بين رجال الأعمال والأحزاب، بما يعزز الشفافية ويكفل استقلال القرار الحزبي. ففي المقابلة رقم (3) تم التأكيد على أهمية إصدار قانون للتمويل السياسي يحدد سقف التبرعات الفردية، ويلزم الأحزاب بالإفصاح الدوري عن مصادر التمويل. ودعت المقابلة رقم (6) إلى إنشاء هيئة رقابية مستقلة، بعيدًا عن الأجهزة الحكومية، لمتابعة ومراجعة بيانات التمويل الحزبي. كما ركّزت المقابلة رقم (1) على ضرورة منع أشكال الدعم العيني غير المعلنة، باعتبارها مدخلًا للنفوذ غير المشروع. أما المقابلة رقم (8) فأوصت بإقرار لوائح داخلية داخل الأحزاب تضمن المساواة والحد من التبعية المالية. وفي المقابلة رقم (2) طُرح مقترح بإنشاء منصة إلكترونية موحدة وشفافة لتوثيق التبرعات الحزبية وإتاحتها للجمهور. تعكس هذه المقترحات وعيًا متقدمًا بضرورة ضبط العلاقة بين المال والسياسة، لضمان نزاهة العمل الحزبي واستعادة ثقة المواطنين.

**وعن تقييم البيئة التشريعية الحالية فيما يخص المال السياسي:** أجمعت غالبية المشاركين من منظمات المجتمع المدني على أن الإطار التشريعي المنظم للمال السياسي في مصر لا يزال غير كافٍ، ويتسم بالغموض وضعف آليات التنفيذ. ففي المقابلة رقم (5) وُصف هذا الإطار بأنه "مرن بشكل مفرط" ويتيح ثغرات للتمويل غير المعلن. وأشارت المقابلة رقم (3) إلى عمومية النصوص القانونية وافتقارها لعقوبات واضحة أو أدوات

رقابية مُلزَمة. كما أوضح المشاركون في المقابلة رقم (1) أن بعض القوانين موجودة لكنها غير مفعلة، حيث تغيب المتابعة ولا تُطبق العقوبات. ولفتت المقابلة رقم (6) إلى أن الجانب الإجرائي يطغى على الجوهر، مشيرة إلى ضعف التحقق من البيانات المعلنة. أما في المقابلة رقم (8) فتم التأكيد على غياب الالتزام بنشر تقارير مالية تفصيلية، مما يُسهم في تكريس حالة من الغموض ويقوّض الثقة في مصداقية النظام السياسي.

**أما عن دور المجتمع المدني في حماية الديمقراطية من التأثيرات الاقتصادية:** اتفقت معظم استجابات مسؤولي منظمات المجتمع المدني على أن دور المجتمع المدني في حماية الديمقراطية من التأثيرات الاقتصادية يعد دورًا محوريًا ذا طابع مزدوج، يجمع بين الرقابة المجتمعية وتعزيز الوعي السياسي. ففي المقابلة رقم (2) أُشير إلى أهمية إصدار تقارير دورية تكشف مصادر تمويل الأحزاب والحملات الانتخابية، بهدف تمكين المواطنين من اتخاذ قرارات واعية. أما المقابلة رقم (4) فقد ركّزت على جهود التوعية المباشرة، خاصة في المناطق الريفية، لترسيخ مفهوم التصويت الواعي ومخاطر المال السياسي. وفي المقابلة رقم (6) تم تسليط الضوء على دور الترافع والمشاركة في صياغة السياسات العامة، من خلال تقديم توصيات للبرلمان بشأن ضبط تمويل العمل الحزبي. كما أكدت المقابلة رقم (1) أهمية رصد الممارسات السياسية السابقة على الحملات الانتخابية، بما في ذلك تحالفات رجال الأعمال مع الأحزاب. وبيّنت المقابلة رقم (7) أن المجتمع المدني يمكن أن يشكّل حلقة وصل بين المواطنين وصانعي القرار، من خلال توفير مساحة حوار آمنة تُقلص من هيمنة رأس المال على المجال السياسي.

تُسلط نتائج هذا المحور الضوء على الدور النقدي والرقابي الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في كشف تأثير المال السياسي على العملية السياسية، لاسيما تدخل رجال الأعمال الذي يرى فيه المشاركون عاملاً يُضعف الشفافية ويقوّض نزاهة الانتخابات، ما يعكس قلقًا متزايدًا من انزياح السياسة إلى ساحة مغلقة يهيمن عليها رأس المال والنفوذ الخاص، بدلًا من أن تكون ميدانًا للتنافس الديمقراطي المفتوح. وتتسق هذه النتائج مع **نظرية النخبة** التي تفترض أن السلطة تتركز في يد فئة محدودة تمتلك الموارد الاقتصادية والاجتماعية، وتسعى باستمرار إلى توسيع

نفوذها داخل الحقل السياسي، ليس فقط من خلال الترشح أو التمثيل، بل عبر التأثير في الأحزاب، والإعلام، ودوائر صنع القرار. ويظهر ما ورد في المقابلات أن رجال الأعمال باتوا يشكلون جزءاً من هذه النخبة المسيطرة، التي تُعيد تشكيل المجال السياسي بما يخدم مصالحها الخاصة، وهو ما يتناقض مع مبدأ تكافؤ الفرص والتمثيل السياسي المتوازن. في المقابل، تعكس مبادرات منظمات المجتمع المدني – من رقابة، وتوعية، وتقديم مقترحات تشريعية – تفعيلاً لمكونات رأس المال الاجتماعي، حيث تتجسد الروابط الأفقية بين المواطنين والمؤسسات الوسيطة (كالمنظمات الحقوقية والمهنية) في مساعٍ جماعية تهدف إلى تعزيز الشفافية، وبناء الثقة، واستعادة التوازن في علاقة الدولة بالمجتمع. كما تشير المقترحات العملية التي قُدمت، مثل إنشاء هيئات مستقلة وتقييد التمويل السياسي، إلى محاولة استعادة الحقل السياسي من قبضة النخب الاقتصادية، وتحقيق قدر أكبر من المساءلة العامة، وهو ما يُعدّ مظهرًا من مظاهر تفعيل رأس المال الاجتماعي في مقاومة هيمنة رأس المال الاقتصادي. لكن، وبحسب نفس الإطار النظري، تبقى فعالية هذه المبادرات مرهونة بقدرة الفاعلين المدنيين على تحويل شبكات الثقة والتضامن إلى قوة مؤثرة في السياسات العامة، في ظل بيئة مؤسسية ما زالت تفتقر إلى الإرادة السياسية الكاملة لتقنين العلاقة بين المال والسياسة.

### أولاً: النتائج العامة للبحث

#### المحور الأول : دور رجال الأعمال في الحياة السياسية

1. أظهرت البيانات وجود تأثير ملموس لرجال الأعمال بوصفهم جماعة ضغط اقتصادية، سواء بصورة مباشرة عبر التمويل والعلاقات الشخصية، أو بشكل غير مباشر من خلال التكتلات المهنية والإعلام، وهو ما يتوافق مع زبيري (2021) الذي أكد قوة الموارد المالية في توجيه صنّاع القرار.
2. أقرَّ معظم رجال الأعمال بدورهم المؤثّر، مع تحفظهم على وصف «جماعة ضغط» لأسباب ثقافية أو أخلاقية، على نحو ينسجم مع Bacik وآخرين (2025) بشأن محدودية الاعتراف العلني بهذا المفهوم.

3. تنوّعت قنوات التأثير بين العلاقات الشخصية، والإعلام، والتمويل الانتخابي، والمشاركة في جلسات برلمانية، مع اختلاف فعاليتها تبعاً لسياق القرار؛ وهو ما يدعمه Raknes وآخرون (2025) حول مواءمة جماعات الضغط لخطابها مع أولويات السياسة.
4. يُسهم رجال الأعمال في صياغة السياسات والتشريعات الاقتصادية، وإن بقي تأثيرهم محكوماً بإطار الرؤية الرسمية للدولة.
5. أقرّ بعضهم بوجود تعارض محتمل بين مصالحهم ومطالب العدالة الاجتماعية، مقترحين هيئات رقابية مستقلة وشفافية التمويل لتقليل مخاطر هذا التعارض.

### المحور الثاني: علاقة رجال الأعمال بالأحزاب السياسية

1. تتسم هذه العلاقة بالبراجماتية، متراوحة بين الدعم المالي المباشر والمساندة الإعلامية والخدمات اللوجستية.
2. تباينت رؤية القيادات الحزبية للدعم؛ فمنهم من اعتبره تحالف مصالح، وآخرون وصفوه بدعمٍ مشروط يؤثر في استقلال الحزب.
3. يخطر رجال الأعمال أحياناً في هياكل الأحزاب عبر لجان اقتصادية أو بطرق غير معلنة؛ ومع ذلك تسعى بعض الأحزاب إلى الفصل بين التمويل والقرار.
4. ظهر تأثير غير مباشر في الترشيحات والمواقف الاقتصادية للحزب، مثيراً تساؤلات حول مدى التعددية الفعلية.
5. أوصى القادة الحزبيون بآليات لحفظ الاستقلالية مثل لجان مالية مستقلة، وتنويع مصادر التمويل، والإفصاح الدوري عن الدعم.

### - المحور الثالث : رؤى منظمات المجتمع المدني

1. رصدت المنظمات تدخلاً واضحاً لرجال الأعمال عبر تمويل الحملات، والتحكم في التغطية الإعلامية، والتأثير على قرارات الأحزاب.
2. أجمع المشاركون على أنّ غياب الرقابة القانونية يُضعف الشفافية ويُفاقم تضارب المصالح، كما يُهدد تكافؤ الفرص الانتخابية بخلق ولاءات مصطنعة.

3. واجهت المنظمات عراقيل إدارية وحملات تشويه أثناء الرصد، لكنها طرحت مقترحات لتقنين العلاقة، أهمها قوانين تمويل سياسية واضحة، وهيئات رقابية مستقلة، وكشوف حساب علنية.
4. شددت على دورها المحوري في الرقابة، نشر الوعي، والتراجع لتعديل السياسات العامة.

## قائمة المراجع

### المراجع العربية

- (1) أبو زاهر، نادية (2013)، دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
- (2) أبراش، إبراهيم (2011)، علم الاجتماع السياسي: مقارنة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي، منشورات إي-كتب، لندن.
- (3) أبو زاهر، نادية (2013)، دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
- (4) بن شعبان، محمد الصالح (2015)، تأثير جماعات الضغط والأحزاب السياسية في القرار السياسي، مجلة العلوم الإنسانية، ع44، جامعة منتوري قسنطينة.
- (5) بوتومور (1978)، الصفوة والمجتمع (محمد الجوهري وآخرون، ترجمة)، ط2، دار المعارف، القاهرة.
- (6) بو عيسى، عزة (2021)، دور جماعات الضغط في صنع السياسة العامة: منظمات أرباب العمل في الدول المغاربية أنموذجاً، دفاثر السياسة والقانون، مج13، ع2، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- (7) ديفرجيه، مورس (1980)، الأحزاب السياسية، ترجمة علي مقلد وآخرون، ط3، دار النهار للنشر، بيروت.

- (8) رزق، إبراهيم (2015)، التداخل بين رأس المال والسلطة في العالم العربي: قراءة تحليلية، المعهد المصري للدراسات السياسية، القاهرة.
- (9) سعد، إسماعيل علي وآخرون (1994)، مبادئ علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- (10) الشرقاوي، سعاد (2000)، الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، السنة 36، ع142، أكتوبر.
- (11) شريف، سامح (2017)، رجال الأعمال وإعلامهم: واقع الإعلام الاقتصادي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
- (12) عبد الرحيم، سعاد (2003)، الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في المجتمع المصري، بحث في المؤتمر السنوي الخامس، مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
- (13) عبد الفتاح، ناهد عز الدين (2004)، العمال ورجال الأعمال: تحولات الفرص السياسية في مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
- (14) عبد المطلب، صبري بديع (2007)، الشباب وأزمة المشاركة في الأحزاب السياسية في مصر: دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة طنطا.
- (15) علي، سليم قاطع (2020)، أثر جماعات الضغط والمصالح في السياسة الخارجية الأمريكية، حوليات آداب عين شمس، المجلد 48.
- (16) غيث، محمد عاطف (1997)، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- (17) غليون، عماد (2018)، الحزب السياسي، بيت المواطن للنشر والتوزيع، بيروت.
- (18) القيسي، حنان محمد (2017)، النظام القانوني لمدونات السلوك البرلماني، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
- (19) قنديل، أماني (2020)، جماعات المصالح والسياسة الخارجية: دراسة لدور رجال الأعمال في مصر، المستقبل العربي، مج12، ع128.

- (20) مجيد، هازه كوسرت (2017)، دور جماعات الضغط في عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة قهلاي زانيس، المجلد2، العدد4، الجامعة اللبنانية الفرنسية.
- (21) محمد، الباتع أسد الدين فريد (2020)، دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة حالة (إيباك)، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد3، العدد12.
- (22) محمد، محمد علي (1980)، أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- (23) منظور، ابن (ب.ت)، لسان العرب (مادة حزب)، دار المعارف، القاهرة.
- (24) مصطفى، مروة محمد عبد العزيز (2023)، توجهات رجال الأعمال إزاء العلاقات المصرية - التركية عقب ثورة 30 يونيو، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد8، العدد15، جامعة الإسكندرية.
- (25) المغبشي، عبد الحكيم عبد الجليل (2006)، المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي والوطني: مفهومها - أهميتها - واقعها، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- (26) المصري اليوم (2015)، تقرير بعنوان: قراءة تحليلية لنتائج العملية الانتخابية: الزواج الحلال بين رجال الأعمال و«الوطني المنحل»، تم الاسترجاع من <https://www.almasryalyoum.com>
- (27) الهواري، عادل مختار (1995)، مدخل في العلوم السياسية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- (28) العجمي، محمد عادل (2015)، دولة رجال الأعمال: مصر في أحضان البيزنس، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة.
- (29) زبيري، عبد الله (2021)، أشكال وأساليب الجماعات الضاغطة... رجال الأعمال والحياة السياسية أنموذجاً، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج14، ع2.

(30) الخطيب، نعمان (1994)، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر، جامعة مؤتة، الكرك.

### المراجع الأجنبية:

- (1) Bacik, Karol A., et al. (2025). Measuring the dynamical evolution of the United States lobbying network. arXiv preprint arXiv:2503.11745.
- (2) Claudia, Mariotti, Elite Theory, See discussions, stats, and author profiles for this publication at: <https://www.researchgate.net/publication/346487306>, November 2020
- (3) Crepaz, Michele. (2021). How parties and interest groups protect their ties: The case of lobbying laws. Regulation & Governance, 15(4).
- (4) Kim, Jiseon, et al. (2025). Measuring Interest Group Positions on Legislation: An AI-Driven Analysis of Lobbying Reports. arXiv preprint arXiv:2504.15333.
- (5) Mills, C, W, (2000) The Power Elite , Oxford University Press, New York.
- (6) Mosca, G, (2019). The Ruling Class, Translated by Kahn, H, MC Graw Hill Book Co, New York.
- (7) Raknes, Ketil, et al. (2025). I want what you want! Negotiating the public interest in lobbying and public affairs. Journal of Communication Management, 29(2), 153-167.
- (8) Smith, Alexandra D. (2025). The Impact of Lobbying on US and UK Foreign Policy. at [https://scholarworks.arcadia.edu/undergrad\\_works/85](https://scholarworks.arcadia.edu/undergrad_works/85)
- (9) Stevens, Frederik. (2024). Lobbying across policy stages: Different tales of interest group success. JCMS: Journal of Common Market Studies, 62(6).